الجامعـــة الإســلاميـة – غـــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلـيـــــــة التـجـــــــارة
ماجستـــيـــر المحاســبة والتـمويـل

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية

(دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

Extent of external auditors' ability to audit accounts of Palestinian companies dealing in e-commerce

"Field Study on Audit Offices in Gaza Strip"

إِعدَادُ البَاحِثِ

عاصم إحسان عدنان مراد

إِشرَاف

الأستاذ الدكتور

ماهر موسى درغام

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي المحاسبة و التمويل بِكُلِيةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

سبتمبر/2016م – ذو القعدة /1437هـ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية

(دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

Extent of external auditors' ability to audit accounts of Palestinian companies dealing in e-commerce

"Field Study on Audit Offices in Gaza Strip"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	عاصم إحسان مراد	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
:Date	22-11-2016	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ...ج س غ/35/...

التاريخ Date ...2016/10/09...

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عاصم احسان عدنان مراد لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية
دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 08 محرم 1438هـ، الموافق 2016/10/09 الساعة الثانية عشر ظهراً. ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. ماهر موسى درغام	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سالم عبد الله حلس	مناقشاً داخلياً	.....
د. نضال محمود الرمحي	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية في قطاع غزة، ضمن إطار المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الالكترونية وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانه خصيصاً كأداة لجمع البيانات وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة بشكل كامل والمكونة من (80) مدقق معتمد وتم استرداد (72) استبانه بنسبة (90%)، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS".

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: امتلاك عينة الدراسة القدرة على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، كما احتل (مبدأ السرية) و(معيار المراقبة) أعلى مستويات القدرة، بينما احتل (مبدأ جاهزية النظام) و(معيار الإجراءات) أدنى مستويات القدرة، وأن هناك معوقات تتمثل في التطور التكنولوجي المتسارع، حداثة استخدام التجارة الالكترونية، وعدم وجود دورات أو ورشات عمل في هذا المجال، غياب التوثيق المستندي الالكتروني وقلة خبرة المدققين العملية بهذا النوع من التدقيق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، عقد دورات متخصصة في هذا المشروع وأن يتم إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق تناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً، وأن يتم تحديث برامج المحاسبة في الجامعات بشكل متوازي لهذا التطور.

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed at identifying the extent of external auditors' ability to audit accounts of Palestinian companies dealing in e-commerce within the Joint American Canadian Project for E-Commerce Transactions Auditing; and it sought to tackle any obstacles hinder such goal. To fulfill the study aims, the researcher adopted the descriptive analytical method and designed a questionnaire for data collection. It was distributed on the study sample, which included 80 accredited auditors and the researcher retrieved 72 questionnaires representing 90% of the total. Additionally, many statistical methods were used as SPSS to analyze the collected data.

The study reached for many results mainly as; the study sample has the ability to audit accounts of companies dealing in e-commerce according to the principles and standards stipulated in the American Canadian Joint Project. In addition, confidentiality principle and monitoring standard got the highest levels of ability, while system readiness principle and procedures standard scored the lowest. On the other hand, there are obstacles represented in the ongoing technological development, novelty of using e-commerce, lack of courses or workshops in that regard, lack of electronic documentation and lack of auditors' practical experience in this type of auditing.

The study recommended that the Palestinian Accountants and Auditors Association should adopt the American Canadian Project. It is also important to conduct specialized courses and create joint mechanism by all auditing offices to prepare auditors technologically. Moreover, the study recommended develop accounting programs in universities in parallel with this development.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِينَ﴾

[الأحقاف: 15].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــــداء

إلى الأكرم منا جميعاً، الذين ضحوا بدمائهم رخيصة في سبيل الله — الشهداء الأبرار

إلى الذين ضحوا بسنى أعمارهم، وزهرة شبابهم في سبيل حريتنا — الأسرى الميامين

إلى من سهرت عيونهم على ثغور الوطن لنحيا بأمن وأمان — المجاهدين الأبطال

إلى الغالي المرحوم بإذن الله الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان بالجميل — أبي الحبيب

إلى من أعطت فما كلت، وضحت فما ملت، التي أرى الأمل بعينيها — أمي الحبيبة

إلى من هي أقرب من روحي ومهجة قلبي وسندي — زوجتي العزيزة

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالعطاء، فكانوا رمزاً للحب والوفاء — أهلي وأصدقائي

إلى منارة العلم والصرح العلمي الشامخ — جامعتي

إلى كل من آزرني بدراستي مادياً أو معنوياً

فاسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء وأن يكافئهم بجزيل العطاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله حمدا يليق بمقامه، والصلاة والسلام على نبي الخلق وإمامه محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

يقول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله" (الترمذي، 479هـ:445)، يسعدني وقد أنهيت بفضل الله ورعايته، إعداد هذه الرسالة أن أتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر الذي هداني وأنار لي الطريق الصحيح، وأمدني بالعزم والتصميم لإتمام هذا العمل المتواضع، وسخر لي من الأساتذة الأجلاء من أناروا لي سبيل العلم، وأرشدوني إلى طريق الصواب، لذا أجد لزاماً علي أن أنسب الفضل لأهله وفاء وعرفاناً، وأخص بذلك كلا من:

سعادة الأستاذ الدكتور: ماهر موسى درغام، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فكان المقيل من العثرة، والباعث في النفس الهمة، ونعم المعلم الذي وهب نفسه لطلبته وللعلم، فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

عضوي لجنة المناقشة سعادة الدكتور نضال الرمحي وسعادة الأستاذ الدكتور سالم حلس على تفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، حيث إن مشاركتهم زادتني ودراستي شرفاً وتقديراً.

أما أسرتي .... والدي، والدتي، زوجتي، إخوتي أخواتي، فإني لا أنسى فضلهم، فقد أعانوني وعانوا في سبيل تذليل كل صعب ، فلهم مني كل تقدير وحب واعتزاز.

هؤلاء من ذكرتهم فشكرتهم، أما من نسيتهم ، فلهم مني كل الشكر والتقدير، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول والرضا، فحسبي أني اجتهدت، ولكل مجتهد نصيب، والكمال لله وحده، فإن وفقت فمن الله وإن قصرت فمن نفسي ومن الشيطان.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

عاصم إحسان مراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... ت

Abstract ..... ث

الإهـــــــداء ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ ..... خ

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول ..... ز

فهرس الملاحق ..... ش

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **14**

1.1 مقدمة: 15

1.2 مشكلة البحث: 16

1.3 أهداف البحث: 17

1.4 أهمية البحث: 17

1.5 فرضيات البحث: 17

1.6 متغيرات الدراسة: 18

1.7 الدراسات السابقة: 18

الفصل الثاني الإطار النظري **31**

2.1 المقدمة: 32

المبحث الأول مقدمة في تدقيق الحسابات **34**

2.1.0 تمهيد: 34

2.1.1 التطور التاريخي للتدقيق: 34

2.1.2 مفهوم التدقيق: 34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.3 أهداف تدقيق الحسابات 35
2.1.4 مزايا التدقيق: 35
2.1.5 محددات التدقيق:..... 36
2.1.6 المحاسبة والتدقيق: 37
2.1.7 استخدام الحاسوب في عملية التدقيق:..... 38
المبحث الثاني التجارة الالكترونية 43
2.2.0 تمهيد: 43
2.2.1 نشأة التجارة الالكترونية:..... 43
2.2.2 مفهوم التجارة الالكترونية: 44
2.2.3 أهمية التجارة الالكترونية: 45
2.2.4 أهداف التجارة الالكترونية: 46
2.2.5الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية:..... 46
2.2.6 أشكال التجارة الالكترونية:..... 47
2.2.7 نظام الدفع والسداد في التجارة الالكترونية: 47
2.2.8 التوقيع الالكتروني:..... 48
2.2.9 خصائص تعاملات التجارة الإلكترونية: 49
2.2.10 معوقات التجارة الالكترونية:..... 49
2.2.11 التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال: 50
المبحث الثالث التجارة الالكترونية في فلسطين 53
2.3.0 تمهيد 53
2.3.1 شركات ومواقع التجارة الالكترونية في فلسطين: 54
2.3.2 البنوك الالكترونية في فلسطين:..... 57
2.3.3 أسباب عدم انتشار التجارة الالكترونية في المجتمع الفلسطيني: 58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع المشروع الأمريكي الكندي المشترك 62
2.4.0 تمهيد: 62
2.4.1 خدمات توكيد الموثوقية: 62
2.4.2 المشروع الأمريكي الكندي المشترك: 64
2.4.3 الإيجابيات والسلبيات للمشروع الأمريكي الكندي المشترك: 66
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 68
3.1 المقدمة: 69
3.2 منهج الدراسة: 69
3.3 مجتمع الدراسة: 70
3.4 أداة الدراسة: 70
3.5 صدق الاستبيان: 71
3.6 ثبات الإستبانة Reliability: 78
3.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 79
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها 81
4.1 المقدمة: 82
4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية 82
4.3 اختبار فرضيات الدراسة 86
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 108
5.1 النتائج: 109
5.2 التوصيات 111
5.3 الدراسات المستقبلية المقترحة: 112
المصادر و المراجع 113
الملاحق 119

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (2.1): أهم الفروق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية 46

جدول (3.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي..... 71

جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الحماية" والدرجة الكلية للمجال 72

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام" والدرجة الكلية للمجال 72

جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ تكامل المعالجة" والدرجة الكلية للمجال 73

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة" والدرجة الكلية للمجال..... 73

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ السرية" والدرجة الكلية للمجال 74

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار السياسات" والدرجة الكلية للمجال . 74

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار شبكات الربط" والدرجة الكلية للمجال 75

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار الإجراءات" والدرجة الكلية للمجال. 76

جدول (3.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار المراقبة" والدرجة الكلية للمجال.. 76

جدول (3.11): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك" والدرجة الكلية للمجال..... 77

جدول (3.12): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة... 78

جدول (3.13): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة 79

جدول (3.14): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 80

جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 82

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية 83
جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة..... 84
جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات التي حصل عليها المستجيب 85
جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب الاهتمام بالتجارة الإلكترونية 85
جدول (4.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الحماية" 87
جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام" 88
جدول (4.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ تكامل المعالجة" 90
جدول (4.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة" 92
جدول (4.11):المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ السرية"..... 94
جدول (4.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية 95
جدول (4.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار السياسات" 97
جدول (4.14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار شبكات الربط"..... 98
جدول (4.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار الإجراءات" 100
جدول (4.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار المراقبة" 102
جدول (4.17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات معايير تدقيق التجارة الإلكترونية 104
جدول (4.18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك".....105

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

ملحق (1): الاستبانة في صورتها النهائية 120

ملحق (2): قائمة بأسماء المحكمين وأماكن عملهم 128

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

لقد تمكن اختراع شبكة الاتصالات المعقدة الحديثة والمتمثل بشبكة الانترنت من إزالة الحدود بين جميع دول العالم، وجعل العالم أشبه بالقرية الواحدة، وظهر ضمن هذا الاختراع آليات وأدوات تعامل متعددة الأشكال والأغراض. وتعد أداة التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنت، ورافق ظهورها تغير جوهري ببيئة الأعمال الخاصة بها، فمن جهة هي أداة ذات طابع غير ملموس، ومن جهة أخرى ونظرًا لطابعها الفريد من نوعه رافقها غياب التوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية التي تتم من خلالها.

وقد كان التدقيق ولفترة سابقة يعمل في ظل بيئة التجارة التقليدية، أي في بيئة محاسبية موثقة مستنديًا، ولكن مع التقدم التكنولوجي أصبح إلزامًا على مهنة التدقيق أن تواكب هذا التقدم، حيث إنها تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة، وأن تعمل في ظل بيئة التجارة الالكترونية، أي في بيئة محاسبية تفتقر في أغلب مراحلها إلى التوثيق المستندي الورقي التقليدي.

وبتوجه العالم نحو التجارة الالكترونية بشكل متسارع بسبب ما يحققه هذا النوع من التجارة من إيرادات ضخمة من خلال انتشاره السريع، أصبح محتمًا على مهنة التدقيق مواكبة هذا النوع الجديد من التجارة، لذا قام كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA) بالاشتراك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي(CICA) بإطلاق أول مشروع خاص بتدقيق أنظمة الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية (خدمات توكيد موثوقية الموقع الالكتروني). الموقع الإلكتروني(معهد المحاسبي القانونيين الأمريكي، 2002).

والشركات الفلسطينية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة من حصار وقيود يفرضها الاحتلال الصهيوني تسعى بشتى الطرق والوسائل للخوض في التجارة الالكترونية واستنادًا إلى هذه الحقيقة كان لا بد للمدقق الفلسطيني أن يعمل على مواكبة هذا التوجه بشتى الطرق والوسائل ويكون مستعدًا لتدقيق تعاملات التجارة الالكترونية وتحديث نفسه بشكل متسارع ومتناغم مع هذا التطور التكنولوجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2 مشكلة البحث:

تفتقر عمليات التجارة الالكترونية إلى التوثيق المستندي الورقي التقليدي، وهذه السمة تعد مشكلة كبيرة لا يستهان بها سواء في النظام المحاسبي ككل أو في نظام التدقيق. ولحل هذه المشكلة أصبح من الضروري على كل من النظام المحاسبي ونظام التدقيق إيجاد حلول متعمقة واعتماد مبادئ ومعايير تكنولوجية متخصصة تعمل جنبًا إلى جنب مع المفاهيم العامة في ظل التجارة التقليدية.

ومن أهم تلك المحاولات التي أصبح مشروعًا قائمًا المشروع المشترك بين المعهد الأمريكي والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (خدمات توكيد موثوقية الموقع الالكتروني) فقد أعطى هذا المشروع وبشكل مختصر المبادئ والمعايير التكنولوجية التي يجب إتباعها من قبل الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية.

ولمعرفة مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية بالاستناد إلى المشروع الأمريكي الكندي المشترك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

- **ما مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية؟**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة والسرية)؟
2- ما مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات، المراقبة)؟
3- ما مدى وجود معوقات تحد من قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- الوقوف على مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة على تدقيق معاملات التجارة الالكترونية.
2- تحليل أبعاد ومقومات المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الالكترونية (Web Trust Assurance Services).
3- التعرف على مدى إدراك مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة لمبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك.
4- التعرف على المعوقات أو العقبات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين في تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

1.4 أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث من الأبحاث القليلة التي تناولت هذا الموضوع بشقيه النظري والعملي، مما سيمثل مرجعاً مهماً فيما يتعلق بالأدبيات المرتبطة بتدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الإلكترونية ويقدم نتائج إحصائية مهمة فيما يتعلق بواقع مهنة التدقيق لدى شركات التدقيق في قطاع غزة.

ومن خلال هذه الدراسة تم تحديد مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية والمعوقات التي تحول دون قدرتهم، ومن ثم العمل بالتوصيات الملائمة فإنها قد تساهم في تعزيز قدرة التدقيق على تعاملات التجارة الالكترونية في فلسطين، وتشجيع الشركات على المضي بالتعامل في هذا النوع من التجارة وتوليد إيرادات ضخمة تساهم في رفع سوية الاقتصاد الوطني ككل.

1.5 فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات الدراسة وفقًا لمشكلتها وأهدافها كما يلي:

الفرضية الأولى: لا يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في المشروع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة، والسرية).

الفرضية الثانية: لا يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات، المراقبة).

الفرضية الثالثة: توجد معوقات أمام مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

1.6 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

المتغيرات المستقلة:

- مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة والسرية).
- معايير تدقيق التجارة الإلكترونية (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات، المراقبة).
- المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

1.7 الدراسات السابقة:

أولاً: الدارسات العربية:

1- دراسة العقيلي (2015م) "أثر تطبيق موثوقية الموقع الالكتروني (Web-Trust) على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية. اعتمدت الدراسة على المنهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية البالغ عددها (13) بنك تجاري، وبلغت وحدة المعاينة من (96) وحدة مختلفة تم اختيارهم بطريقة متخصصة من أفراد الإدارة المالية العليا و إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الرقابة والتدقيق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: إجماع عينة الدراسة على أن تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني بشكل عام لها أثراً مرتفعاً على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، كما أجمعت عينة الدراسة أن مبدأ السرية كان الأكثر تأثيراً بينما كان مبدأ الخصوصية على الشبكة الأقل تأثيراً من بين جميع مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني، وأخيراً وجد أن تطبيق المبادئ ساهم في توفير المعلومات المحاسبية بالشكل الدقيق والتوقيت المناسب.

وفي ضوء هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها: حث البنوك التجارية الأردنية على الاستمرار في تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني ومعالجة نقاط الخلل في تدني تأثير بعض السياسات على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية.

2- دراسة هاني (2014م) "تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في قطاع الخدمات الأردني ومتطلبات التجارة الالكترونية المتمثلة بالمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، والبحث عن المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات، مما قد ينعكس إيجاباً على قطاع الخدمات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، وتم توزيعها على (48) موظفاً من العاملين في قسم المحاسبة لعينة قصدية تتكون من (24) شركة من أصل مجتمع الدراسة من شركات القطاع الخدمي والمدرجة في بورصة عمان وعددها (55) شركة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها، وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، ورغم وجود توافق إلا أن عينة الدراسة أشارت إلى وجود بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعوقات التي تقلل من ذلك التوافق، كان أهمها التخوف من مخاطر التجارة الالكترونية، وحداثة العهد باستخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وخصوصاً أن أجر المحاسبين متدني بشكل عام، بالإضافة إلى المشاكل المحاسبية التي لا تزال ترافق آلية الاعتراف بإيرادات ومصروفات التجارة الالكترونية.

3- دراسة العبيد (2012م) "مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرتها ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد من تلك المعوقات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، تم توزيعها عل عينة الدراسة البالغة (125) فرداً من العاملين في الإدارة المالية في الشركات الكويتية المدرجة في السوق المالي و(63) فرداً من المدققين الخارجيين للشركات المدرجة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: 1) وجود نقص ملحوظ في المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادات مهنية متخصصة.2) اتفاق عينة الدارسة على قدرة الأنظمة المحاسبية على التعامل في التجارة الالكترونية واختلافها على درجة أهمية تلك القدرة .3) اتفاق عينة الدراسة على وجود معوقات تحول دون قدرة أنظمة الشركات المحاسبية واختلافها على أهمية وأولوية تلك المعوقات. 4) اتفاق عينة الدراسة على وجود حلول تحد من المعوقات واختلافها على أهمية وأولوية تلك الحلول،

4- دراسة أبو عطيوي (2012م)، "أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة، للتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، وتوزيع (81) استبانه على مجتمع الدراسة والمتمثل في أصحاب مكاتب وشركات التدقيق العاملة في قطاع غزة والمعتمدة لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين، والبالغ عددها (81) مكتب وتم استرداد(79) استبانه وتم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الوصول هي أكثر المخاطر التي يتعرض لها المدقق الخارجي في المنشآت الخاضعة للتدقيق، وأن المهارات والكفاءة تؤثر على جودة التخطيط لعملية التدقيق الخارجي وأقلها قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة إيلاء المزيد من العناية اللازمة لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، والنهوض بها إلى المستوى اللائق بها بين المهن، وكذلك أهمية قيام مدققي الحسابات بمواكبة التطورات السريعة في المهنة وتطور تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية ملائمتها لاحتياجات المجتمع، تطوير أداء مدققي الحسابات فيما يتعلق بمخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وطرق التعامل معها وأثرها على جودة عمل المدقق الخارجي، وذلك عبر توفير دورات تدريبية لهم في هذا المجال.

5- دراسة الهنيني (2011م)، "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن دراسة ميدانية على شركات التدقيق العاملة في الأردن".

هدفت الدراسة بشكل رئيس على التعرف على دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدقق الخارجي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (120) مدققاً، خضع منها للتحليل الإحصائي (93) استبانه.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود معرفة لدى مدققي الحسابات في الأردن لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق الخارجي، كما أنها تساعد على تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق وتحسين قيام المدقق بالإجراءات التحليلية، كما يحسن من جودة أداء أعمال التدقيق وتوثيقها، وجود مجموعة من المعوقات تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، واستخدام الشركات موضع التدقيق أنظمة محاسبية يدوية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المحاسبية المعنية بإجراء دورات تدريبية عملية لتمكين وتوعية المدققين بأهمية الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق، وتدريبهم على كيفية استخدامها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- دراسة مطاحن (2009م) "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية".

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية ومن ثم معرفة مدى إدراك المدققين الخارجيين في الأردن لبنود ذلك المشروع وتحديد أي معوقات تحول دون ذلك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانه متخصصة تم إخضاعها للتحكيم العلمي، وتوزيعها على عينة بلغت (160) مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (484) وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أضاف هذا المشروع بعداً تكنولوجياً متطوراً لمهنتي المحاسبة والتدقيق، ووجود صعوبة بالالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الأجنبية في العالم، وأن أغلب المدققين الخارجيين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الالكترونية، وإن المهتمين منهم يستقون معلوماتهم من خلال الدورات المتخصصة، وأن هناك إدراكاً ملحوظاً من قبل عينة الدراسة لبنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك. إلا أن هناك معوقات تتمثل بغياب التوثيق المستندي لعملية التجارة الالكترونية، ومخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع الجديد، وعدم وجود دورات و ورشات عمل متخصصة بشكل تقني حول تدقيق التجارة الالكترونية، وحداثة استخدام هذا النوع من التجارة في الأردن وقلة خبرة المدققين العملية بهذا النوع من التدقيق.

وقد أوصت الدراسة بأن يتم عقد دورات متخصصة أو ورشات عمل من قبل جمعية المدققين الخارجيين، وأن يتم إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق تناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً، أن يتم تحديث برامج الجامعات بما يواكب هذا التطور.

7- دراسة العميري والمعتاز(2007م)، "أثر التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى تأثر تخطيط عملية المراجعة بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الالكترونية، ومدى معنوية هذا التأثر، ومدى وجود فروق معنوية (جوهرية) بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة من المراجعين المشاركين في هذه الدراسة، علما بأن هذه الدراسة أجريت في المملكة العربية السعودية و بلغ حجم العينة ثمانية مكاتب تدقيق رئيسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن التجارة الالكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير المراجعة نظرا للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، حيث يعتقد أن للتجارة الالكترونية أثرا على معايير المحاسبة والمراجعة تؤدي إلى تغيير في النظم المحاسبية المستخدمة، بالإضافة إلى قضية أخرى قد تؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الالكترونية ، حيث كان الشائع في السابق في ممارسة المراجعة أن المراجع يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيس بعد انتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الالكترونية فقد أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة.

تم التركيز على تخطيط أعمال المراجعة والتجارة الالكترونية كهدف رئيس، وهي تشمل ما يقوم به المراجع في المراحل الأولى من عملية التعاقد، وهي من أهم مراحل عملية المراجعة إذا ما أريد لها أن تؤدي بكفاءة مهنية واقتصادية، وكذلك لضبط الوقت المخصص والتكلفة المحددة. ويجب على المراجع فهم عميله ونوع صناعته والظروف المحيطة به، والتي يلزم فهمها من قبل جميع أفراد طاقم المراجعة.

8- دراسة القشي (2003م)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية".

هدفت هذه الدراسة من خلال أسلوبها الوصفي إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية ومحاولة الوصول إلى نموذج مقترح يربط بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الالكترونية، وذلك من خلال استناد الدراسة على بنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك. كما سعت هذه الدراسة إلى التعمق والتعرف على التجارة الالكترونية وتوضيح العلاقة الوثيقة بينها وبين مهنتي المحاسبة والتدقيق، وكيفية تأثرهما وتأثيرهما بالبيئة التجارية الجديدة، وإظهار المشاكل المرافقة لها، ومحاولة الوصول إلى نموذج ربط مقترح بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الالكتروني على شبكة الانترنت، وذلك لحل المشاكل المرافقة لها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: 1) أثرت التجارة الالكترونية كتقنية متطورة جدًا في جميع المجالات المهنية بشكل عام، وفي مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص. 2) تعمل التجارة الالكترونية في بيئة فريدة من نوعها بحيث إن جميع العمليات التي تتم من خلالها هي عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها. 3) ساهمت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعة الغير ملموسة للتجارة الالكترونية و غياب التوثيق لعملياتها بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيستين واجهتا مهنتي المحاسبة و التدقيق وهما: آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الالكترونية وآلية تخصيص الضرائب على مبيعات و إيرادات عمليات التجارة الالكترونية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Ahmi and kent, 2013) بعنوان: "الاستفادة من برامج التدقيق العامة (GAS) من قبل المدققين الخارجيين".

هدفت الدراسة إلى التعريف ببرامج التدقيق العامة **Generalized audit software (GAS)** وهي أداة تستخدم من قبل مدققي الحسابات لأتمتة مهام التدقيق المختلفة حيث أن معظم المعاملات المحاسبية محوسبة، وتدقيق البيانات المحاسبية من المتوقع أن تكون محوسبة كذلك، إذ تعتبر برامج التدقيق العامة هي أكثر الأدوات شيوعاً بين تقنيات وأدوات التدقيق بمساعدة الحاسوب، لقد أظهر البحث أن هناك القليل من الأدلة على أن برامج التدقيق العامة قد اعتمدت عالمياً من قبل المدققين الخارجيين. والغرض من هذه الدراسة هو دراسة استخدام برامج التدقيق العامة من قبل المدققين الخارجيين في المملكة المتحدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إطار العمل لتحديد مجموعة العوامل المؤثرة والتي تعتبر مهمة عند النظر في تطبيق برامج التدقيق العامة وقد استخدمت دراسة استقصائية على شبكة الانترنت لجمع التصورات استناداً إلى ردود (205) من المدققين القانونيين في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

ويخلص البحث إلى أن استخدام برامج التدقيق العامة منخفض بشكل كبير بين مكاتب التدقيق في المملكة المتحدة. حيث إن حوالي 73% من مدققي الحسابات الخارجيين لا يستخدمون برامج التدقيق العامة، بسب الفائدة المحدودة المتصورة من استخدام برامج التدقيق العامة. في حين أن بعض المشاركين تعرف على مزايا برامج التدقيق العامة، و البعض الأخر لا يستخدم هذه البرامج بسبب ارتفاع تكاليف تطبيقها، وعدم سهولة استخدامها ويوجد تفضيل لاستخدام أساليب التدقيق اليدوية التقليدية بدلا من ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة (Mooth, et, al, 2011) بعنوان: "أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الداخلي في الشركات، حيث تؤكد الدراسة على الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات(البرمجيات/الأجهزة) في إنتاج بيئة أكثر خضوعاً للرقابة في عملية التدقيق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع بيانات الدراسة من مختلف مصادر البيانات الثانوية جوجل وياهو بالإضافة إلى كتب المحاسبة والتدقيق، وهي توضح أيضًا كيفية تأثير المعلومات على الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة المعلومات والاتصالات والرصد) وتقدم المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات في تقييم التقنيات المتاحة لتنفيذ مهام التدقيق بشكل فعال داخلياً. ويتناول أيضًا كيف أن نظام المعلومات، والتجهيز الالكتروني للبيانات غيرت طريقة المؤسسات في تسيير أعمالها، وتعزيز الكفاءة التشغيلية والمساعدة في اتخاذ القرارات. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ أنشطة التدقيق، وضرورة قيام المدققين بفهم التطورات والاتجاهات الجديد لتكنولوجيا المعلومات بحيث تشكل نسبة متزايدة من المعرفة والمهارات المهنية للمدققين، وضرورة قيام قوة وسلامة أنظمة المعلومات وحمايتها من المخاطر، وتؤكد بأن المدقق لديه مسؤولية للتأكد من أن مستوى التحكم من الإدارة (لجنة التدقيق ومجلس الإدارة) لفهم المخاطر التي قبلتها الإدارة و الالتزامات المحتملة لنقلها إلى أعضاء مجلس الإدارة.

3- دراسة (Pathak, 2006) بعنوان:" نجاح تخطيط تدقيق الموارد في (B2B) التجارة الإلكترونية الخطية (تقييم تجريبي لنظرية تركيبات الملفات)".

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على تعقيدات التجارة الالكترونية في تقنيات التدقيق بشكل عام، وخصوصا على العلاقة بين تخطيط مصادر التدقيق ومصادر الأشخاص المؤهلين لتدقيق مثل هذا النوع من العمليات. حيث حاولت هذه الدراسة إنشاء إطار نظري يظهر عملية تخطيط التدقيق في ظل التجارة الالكترونية. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج المهمة التي يمكن تلخيصها بما يلي: 1) اقترحت نموذج لتدقيق التجارة الالكترونية خاص بالتعاملات التي تتم وفقا ل (B2B) بشكل يتماشى مع المشروع الأمريكي الكندي المشترك، من الشروط الأساسية لتطبيق هذا النموذج أن يكون المدقق الذي يعمل من خلاله مؤهلا بشكل تقني عال جدا يترافق مع خبرات متراكمة عبر التدريب المكثف. 2) إن نجاح مثل هذا النموذج يعتمد على عدد من العوامل المهمة والضرورية التي تعد الركيزة الأساسية في تنفيذه، وهي الصلاحيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلقة للمدقق المتعامل بالنموذج جنيًا إلى جنب مع الصلاحيات المطلقة للجهة الإدارية المتحكمة بموقع الشركة.

4- دراسة (Pathak, 2006) بعنوان:" تقييم فعالية تطبيق تدقيق التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر بعض عوامل التدقيق الالكتروني على تحديد نجاعة عملية تدقيق التجارة الالكترونية، حيث قامت الدراسة بصميم استبانه متخصصة وزعت على مدققي عمليات التجارة الالكترونية في كندا، وحوت في طياتها خمسة فروض رئيسة، مع الإشارة إلى أن أهداف الدراسة ركزت و بشكل أساسي على نوع واحد من التجارة الالكترونية (B2B) وهي عملية بيع المنتجات من تاجر إلى تاجر آخر من خلال التجارة الالكترونية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي: 1) أن هناك علاقة ايجابيه بين نجاح عملية تدقيق التجارة الالكترونية وتحديث خبرات الإدارة المناط بها تطوير الأنظمة، بشكل يدل على أنه كلما زاد تحديث إدارة تطوير الأنظمة، نجح التدقيق الالكتروني بشكل أكبر. 2) أن هناك علاقة ايجابيه بين خبرات إدارة معلومات الاتصالات وخبرات إدارة التدقيق الالكتروني بحيث كلما كانت خبرة إدارة المعلومات أكبر، زاد ذلك في نجاعة التدقيق الالكتروني. 3) أن هناك علاقة ايجابيه بين خبرات إدارة معلومات الاتصالات وقدرة المدقق الالكتروني على إعطاء رأي ناجح بشكل مشابه للنتيجة السابقة. 4) أن هناك علاقة ايجابيه بين تقنية التدقيق الالكتروني و قدرة المدقق على إعطاء قرار ناجح، أي أنه كلما كان يتمتع مدقق التجارة الالكترونية بخبرات متراكمة فسوف يساهم ذلك بجعل قدرته أكبر على إعطاء رأي ناجح بشكل مهني. 5) أن هناك علاقة ايجابيه بين خبرة المدقق التكنولوجية ونجاح عملية التدقيق، أي أنه كلما كان المدقق يتمتع بخبرة تكنولوجية عالية، كان نجاح عملية التدقيق بشكل أكبر.

5- دراسة (AI-Dyasty, 2004) بعنوان:"مهنة المحاسبة وخدمة ضمان الويب"

هدفت هذه الدراسة من خلال أسلوب وصفي في جامعة المنصورة، في جمهورية مصر العربية، وبشكل أساسي إلى: 1) معرفة الحاجة إلى خدمات التدقيق الالكترونية و معرفة طبيعة الختم الالكتروني. 2) مناقشة هذا النوع من الخدمات و الخروج بالنتائج.

تشير الدراسة إلى أنه اطلع على مستجدات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالتجارة الالكترونية من خلال المشروع الأمريكي الكندي المشترك وذلك بتتبع تاريخي لنواة ذلك المشروع ولغاية وقت الدراسة. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج يمكن تلخيصها بأن هذا النوع من الخدمات لا يزال في مراحله الأولى ، والدليل على ذلك أن الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع خرجت بعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من النتائج كان أغلبها متناقضًا، مما يشير إلى أن هذا النوع من الخدمات لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي حاليا. وأشارت الدراسة إلى أن ممارسي مهنة المحاسبة لا يزالون يواجهون صعوبات في فهم و تطبيق هذا المشروع، واقترحت الدراسة لتذليل تلك الصعوبات تنظيم دورات تدريبية من قبل الجهة المعدة للمشروع.

6- دراسة (Pathank, 2003) بعنوان: " نموذج تخطيط عملية تدقيق التجارة الالكترونية"

هدفت هذه الدراسة من خلال المقابلة والتعاون مع بعض المدققين المختصين في التجارة الالكترونية في كندا، إلى تحقيق هدفين رئيسين هما : 1) إظهار العوامل والمحددات التي تؤثر على نجاح عملية تخطيط التدقيق في ظل التجارة الالكترونية. 2) بناء نموذج متكامل لتخطيط عمليات التدقيق في ظل التجارة الالكترونية مستندا على عوامل النجاح، ومتماشيا مع معايير التدقيق الدولية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مقسمة وفقا لأهداف الدراسة إلى قسمين ما يلي:

أ. عوامل نجاح عملية التدقيق في ظل التجارة الالكترونية هي: فهم المطلوب من عملية التدقيق،التدريب المكثف لمدققي عمليات التجارة الالكترونية، ضرورة وجود خبرات متراكمة لمدققي عمليات التجارة الالكترونية، ضرورة تمتع مدقق التجارة الالكترونية بمهارات تقنية وتكنولوجية عالية، توفر كل أدوات التدقيق المتنوعة والأنظمة المساندة لها، توفر القدرة الذاتية للمدقق على الحكم المهني المتخصص، قدرة المدقق على وضع إجراءات تخطيط التدقيق بشكل يتماشى مع الجزء الثاني لهذه الدراسة المتعلق في النموذج المقترح.

ب. النموذج المقترح : قامت الدراسة بوضع نموذج مقترح رئيسي يوضح عملية الربط بين آلية تخطيط التدقيق من خلال تجديد كل من متطلبات مراجعة النظام و متطلبات مراجعة الشبكة ومتطلبات مراجعة قاعدة البيانات و متطلبات مراجعة أنظمة الحماية ، ومن ثم ربط جميع تلك المتطلبات في آلية تخطيط تدقيق كل نوع منها من جهة وتوضيح كيفية الإجراءات التي يجب أن تتبع لتحقيق ذلك مع توضيح كيفية ترابط كل من المتطلبات والتخطيط والإجراءات في تحقيق دورة التدقيق ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- دراسة (Gendron and Barrett, 2002) بعنوان" الاحتراف في عمل المحاسبيين محاولة لبناء شبكة دعم الثقة في التجارة الإلكترونية (ختم الضمان)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بالخدمات التوكيدية (Web trust) ومعرفة مدى إمكانية تصميم نظام محاسبي يتماشى مع المعايير والمبادئ المنصوص عليها في ذلك المشروع، حيث قامت بمراجعة حيثيات المشروع المشترك، وكيفية تطويره جنبًا إلى جنب مع معرفة ردة فعل المستهلكين لهذا النوع من المشاريع. وقد انتهجت الدراسة أسلوبًا وصفيًا بشكل كامل حيث اطلعت على آراء أصحاب المهنة في المشروع في جميع المقالات والتعليقات الموجهة من قبلهم إلى معهدي المحاسبين القانونيين الأمريكي والكندي. و من أهم التحليلات الفكرية التي قامت بها الدراسة، إلقاء الضوء على الصعوبات المتمثلة في بناء شبكة معلومات محاسبية تتماشى مع مبادئ ومعايير المشروع المشترك، كما ألقت الضوء كذالك على البنية التحتية للشركات الراغبة في استخدام هذه الخدمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إلها الدراسة : 1) أبدت الكثير من الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية عدم الرغبة في الحصول على مثل هذه الخدمة نظرا للتكلفة العالية في إعادة تصميم أنظمتها وفقا لمعايير ومبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك. 2) أبدت بعض الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية تخوفها من أن هذه الخدمة الجديدة لن تساهم بشكل فاعل في تقليل مخاطر فقدان أو سرقة معلوماتها. 3) هناك تراجع ملحوظ باهتمام المحاسبين بهذا المشروع بشكل عام.

8- دراسة (Pathak, 2002) بعنوان: "إمكانية نجاح توائم التجارة الالكترونية ونظم المعلومات في ظل عملية التدقيق".

هدفت هذه الدراسة التي أجريت بشكل وصفي بالاستناد على آراء باحثين آخرين في دراسات سابقة متعددة في كندا، إلى فحص دور المدقق الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية، حيث ركزت بشكل أساسي عل دور المدقق الداخلي فقط مع استبعاد دور المدقق الخارجي، من منطلق أن المدقق الداخلي هو المسئول بشكل مباشر عن تقييم نظام الرقابة وإعطاء أية اقتراحات تحسن أدائه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة يمكن تلخيصها بما يلي: 1) يستطيع المدقق الداخلي أن ينجح في تدقيق هذا النوع من العمليات، وذلك بتتبع عمليات التجارة الالكترونية وفقا للآليات المتبعة في بعض مشاريع تطوير مثل هذا النوع من التجارة. 2) أن أي مدقق داخلي يمارس هذا النوع من العمل يجب أن يتمتع بخصائص تكنولوجية وتقنية عالية. 3) أن هناك علاقة ايجابية بين فعالية الرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين ونجاح عمليات التجارة الالكترونية. 4) هناك تفهم عال من قبل الإدارة العليا لهذا النوع من التدقيق. 5) أن هيئات التدقيق العالمية لها دور لا يستهان به في تأهيل مثل هذا النوع من المدققين. 6) أن إحدى السلبيات المهمة التي تواجه المدققين هي تعقيد عمليات التجارة الالكترونية التي يتم التدقيق عليها.

9- دراسة (Glover and Ijri, 2000) بعنوان: "محاسبة الإيرادات في عصر التجارة الالكترونية: استكشاف وتحليل الاطار المفاهيمي".

هدفت هذه الدراسة الوصفية على الاطلاع على مبدأ الاعتراف بالإيراد جنبًا إلى جنب مع الإطار النظري للمحاسبة في ظل التجارة الالكترونية، حيث ناقشت الدراسة وبشكل معمق مبدأ التكلفة التاريخية المستخدم في ظل التجارة التقليدية وأنه أصبح عديم الجدوى في ظل التجارة الالكترونية. ومن الجدير بالإشارة أن الدراسة قامت بمناقشة الإطار المفاهيمي للمحاسبة المصمم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، جنبًا إلى جنب مع تعليمات هيئة الأوراق المالية (SEC).

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، يمكن تلخيص أهمها بما يلي: 1) هناك ضعف ملحوظ في المحاسبة التقليدية لا يتماشى مع متطلبات التجارة الالكترونية وخصوصا في غياب معايير أو مبادئ أو مفاهيم تحدد آليات الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الالكترونية. 2) أن الإطار المفاهيمي بشكله الحالي قد تم تصميمه في ظل التجارة التقليدية، ضمن عوامل متوافرة للتوثيق المستندي ولذا فإنه يعجز عن مسايرة عمليات التجارة الالكترونية. 3) بما أن معايير المحاسبة الأمريكية أعدت بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي المصمم للتجارة التقليدية، فقد تعجز هذه المعايير عن تحقيق غاياتها في ظل عمليات القياس في التجارة الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة، موجهة هذه التوصية بشكل أساسي إلى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، بأن عليها التماشي مع عصر التجارة الالكترونية وذلك بإعادة النظر، بشكل جذري بكل من الإطار المفاهيمي للمحاسبة ومعايير المحاسبة، والتركيز بشكل أساسي على آلية الاعتراف بالإيراد في ظل بيئة تجارية تفتقر إلى التوثيق المستندي بشكل كامل.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأهمية هذا الاستخدام في تطوير مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة، حيث تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة الإطار العام للدراسة والإطار النظري، كما تم الاستفادة منها في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية حيث تم مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة، اتفقت معظم الدراسات السابقة على ضرورة تبني المشروع الأمريكي الكندي المشترك في عملية تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية رغم اختلاف البيئات والظروف الزمانية والمكانية ومستوى التطور التكنولوجي التي تمت فيها هذه الدارسات.

ما يميز هذه الدراسة بشكل جوهري عن الدراسات السابقة هو تسليط الضوء على مبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك المعتمدة في تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية وقياس قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على ممارسة عملهم في إطار هذا المشروع المقترح وهذا لم يتم التطرق إليه من قبل في الدارسات السابقة.

حيث إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على بناء نموذج محاسبي يتماشى مع آلية التدقيق المقترحة في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، مع تركيز بعضها على بيان الصعوبات التي تواجهها الشركات في بناء نظام محاسبي يتوافق مع مبادئ ومعايير التدقيق المقترحة في المشروع المشترك، كما ركز بعضها على الاطلاع على مستجدات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالتجارة الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري

2.1 المقدمة:

تلعب التجارة الالكترونية دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد، لما تحققه من فوائد للمجتمع على مستوى الأفراد والاقتصاد الوطني ككل، والناظر لواقع التجارة الالكترونية في فلسطين يجد صعوبة في إيجاد إحصاءات تتعلق بالتجارة الالكترونية في فلسطين، فاستخدامها قليل جداً لحداثتها في الاقتصاد الفلسطيني، وأيضاً لعدم التطور الكبير في القطاع التكنولوجي والاتصالات، إلا في بعض المجالات مثل تطور شبكة الهاتف الجوال. وذلك مقارنة بالدول المجاورة، مما صعب الحصول على معلومات عنها، لكن يوجد بعض المؤشرات التي تدل وتساعد في تقدير حجم التجارة الالكترونية، ومن هذه المؤشرات: عدد مستخدمي الانترنت والجوال، وغيرها، حيث أسهمت هذه الوسائل الالكترونية الحديثة في تسهيل عمليات التجارة الالكترونية، وساعدت على الانفتاح على الأسواق العالمية، وتبادل السلع والخدمات إلكترونياً مما جعلها متاحة لجميع أنحاء العالم.

تحاول فلسطين مسايرة التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية في التحكم في آليات اقتصاد السوق الذي أصبح واقع مفروض لا يمكن تجاهله، وبالترتيب على ذلك تكون الظروف ملائمة لإنشاء شركات المساهمة وشركات الأموال والتي يعتبر فيها تدقيق الحسابات أحد ركائزها. والجدير بالإشارة أن مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين شهدت توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، كما يتجلى ذلك من خلال عدد مكاتب التدقيق المرخصة أو عدد العاملين في هذه المكاتب، وبالطبع فإن السبب الرئيس لهذا التوسع هو الزيادة الكبيرة التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة في عدد الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين، والتي تعمل جميعا بموجب أنظمة واتفاقيات تقتضي تقديم حسابات مدققة من قبل مكاتب مرخصة (نجم، 2012، ص 14).

يمكن القول إن مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين والوطن العربي بصفة عامة هي إحدى المهن التي تدخلت النشاط الاقتصادي منذ زمن قصير نسبياً، وقد زاد الاهتمام بهذه المهنة في العقود الثلاثة الأخيرة وذلك نتيجة لما شهدته البلاد العربية من تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة تمثلت بإنشاء الشركات المساهمة وما رافقها من انفصال للملكية عن الإدارة، وبالتالي ظهور الحاجة إلى وجود شخص مستقل ومحايد لطمأنه أصحاب الأموال من مالكين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومقرضين على سلامة أموالهم، وكذلك أسهمت التغيرات الاقتصادية في العالم العربي كتوسع الإنفاق العام والمشاريع المشتركة ودخول الشركات متعددة الجنسيات وتوسع نشاطها إلى خضم النشاط الاقتصادي في الوطن العربي تطلب هذا إحداث تغييرات في الفكر المحاسبي والتطبيقات المحاسبية السائدة (درغام، 2009، ص 8).

يعد التطور في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق من أبرز التطورات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال العصر الماضي، ويعد الذي يشهده العالم الآن في شتى المجالات الاقتصادية بشكل عام وفيما يتعلق بالتجارة والعمليات التجارية بشكل خاص جاء نتيجة للثورة التكنولوجية والمعرفية وتعدد وسائل الاتصال، فساهمت عملية العولمة في حدوث العديد من التأثيرات الايجابية، التيمن أهمها سهولة انتقال التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات وانخفاض تكاليف النقل بحيث أصبح العالم قرية صغيرة، ونتيجة لذلك فقد أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة تجاوزت شكلها التقليدي المتعارف عليه لما يسمى بالتجارة الالكترونية (العبيد، 2012، ص23).

كما أن التطور التكنولوجي بشتى أشكاله أدى إلى تطور الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية وما يرافقها من المخاطر والتهديدات مما جعلت المهتمين في البحث عن هذه المخاطر والتهديدات والحد منها، وبعد الاطلاع على آلية العمل في المشروع الأمريكي الكندي المشترك وجد أن المشروع وضع إطاراً علمياً لتطوير خدمة جديدة وذلك للاستجابة لحاجات السوق الجديدة في بيئة الأعمال الجديدة والبحث عم أساليب وإجراءات رقابية أكثر فاعليه تتماشى مع التطورات الحادثة لبيئة الأعمال والحد من المخاطر والتهديدات المرافقة لها، وتقديم مبادئ ومعايير خدمات التوثيق التي تساهم في توفير الثقة لكل من موثوقية النظام (Sys-Trust) وموثوقية الموقع الالكتروني (Web-Trust).

ويتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة المتمثل في المباحث التالية:

المبحث الأول: مقدمة في تدقيق الحسابات.

المبحث الثاني: التجارة الالكترونية.

المبحث الثالث: التجارة الالكترونية في فلسطين.

المبحث الرابع: المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول
مقدمة في تدقيق الحسابات

2.1.0 تمهيد:

مما لا شك فيه أن واقع مهنة المحاسبة والتدقيق في قطاع غزة قد تعرض للكثير من المؤثرات السلبية حيث ما زالت النظرة الاجتماعية لمهنة المحاسبة والتدقيق متدنية بشكل عام، فهي لا تعامل على أنها مهنة مستقلة لها كيانها الخاص وإنما كمهنة تابعة تمليها اعتبارات قانونية تجعل البعض ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل التهرب الضريبي أكثر من كونها نظام للمعلومات المفيدة و اللازمة لمساعدة الإدارة على القيام بوظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات، وقد ترسخت هذه النظرة من قبل مجتمعنا الفلسطيني لأن خدمات مهنة المحاسبة غير ملموسة ويصعب قياسها بسبب مبالغتها في التركيز على النواحي الإجرائية على حساب نواحي الخلق والإبداع، ولدرجة ذهبت فيها شخصية المحاسب في شخصية كاتب حسابات أو ماسك دفاتر (حلس، 2003، ص243-275).

2.1.1 التطور التاريخي للتدقيق:

تعد مهنة تدقيق الحسابات مهمة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق، ويرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام لمحاسبي بشكل أساسي حيث إنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى أي شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر (المطارنة، 2006، ص13).

2.1.2 مفهوم التدقيق:

التدقيق بمعناه اللفظي Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لن الحسابات كانت تتلى على المدقق، وأما التدقيق بمعناه المهني فيعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية (جمعة، 2005، ص6).

وتماشياً مع التعريف السابق يجد (مطارنة، 2006، ص15) أن التدقيق يتضمن وظيفتين أساسيتين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الفحص للدفاتر والسجلات والمستندات.
2- إيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من عملية التدقيق وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للتدقيق متمثلاً في تقرير مدقق الحسابات حيث تكمن القيمة المضافة لعملية التدقيق في مساعدة مستخدم المعلومات على اتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق.

2.1.3 أهداف تدقيق الحسابات

يرى (سرايا، 2007، ص39) أن من أهداف التدقيق ما يلي:

1- أنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة.
2- إعطاء الرأي الموضوعي الحيادي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة.
3- التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة.
4- تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية هادفة نتائج التدقيق.

2.1.4 مزايا التدقيق:

من مزايا التدقيق كما يظهر على الموقع الالكتروني (منتدى المراجعين الداخليين العرب، 2014) منها داخلية وخارجية ما يلي:

مزايا داخلية تعود بالنفع على أصحاب المشروع منها:

1- تمكن أصحاب المشروع من معرفة ومتابعة سير العمل في المشروع.
2- اعتبار البيانات التي خضعت للتفتيش والمراجعة أداة صالحة لرسم الخطط واتخاذ الإجراءات المناسبة.
3- اكتشاف الثغرات ونواحي القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية.
4- انتظام أعمال المحاسبة لشعور موظفي المحاسبة بخضوعهم إلى أعمال المراجعة.

ومزايا خارجية تعود بالنفع على الغير وتعتمد بشكل رئيسي على المعطيات والبيانات المحاسبية التي توفرها المحاسبة وتؤكد صحتها المراجعة التي تخدم العديد من الجهات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستخدم هذه المعطيات والبيانات المحاسبية في رسم خططتها المستقبلية ومن هذه الجهات ما يلي (منتدى المراجعين الداخليين العرب، 2014):

1- فئة المستثمرين: أي كل شخص أو جهة تملك رأس مال ترغب في استثماره في مشروع اقتصادي مناسب.
2- البنوك على اختلاف أنواعها: من أجل معرفة وتحديد المركز المالي للمنشأة وكذلك القدرة على سداد الديون المقترضة من هذه البنوك.
3- رجال التجارة والاقتصاد: من أجل المنشورات والدراسات الاقتصادية لاختيار المجال الاقتصادي الأنسب.
4- الدوائر المالية: من أجل تحديد مبالغ الضرائب بشكل صحيح وسليم.
5- رجال العلم والأكاديميين، اتحادات العمال، الهيئات الحكومية والمدراء.

ويرى الباحث أن أهم ميزة للتدقيق الخارجي تتمثل بكونه نظاماً يؤكد أن الشركة إما التزمت أو خالفت دستور المحاسبة (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية)، وبالتالي كأنها حارس أمين يراقب الأمور عن كثب ويبلغ عن أي مخالفات، أي أنه لا يستطيع أن يمنعها ولكنه بمجرد علم الآخرين بأنه قد يردعهم عن ارتكاب أية مخالفات، وبالتالي فإن ثقة الآخرين بهذا الحارس وجعلهم يعتمدون على المعلومات التي راقبها مهني متخصص مما يجعل القرارات المبينة على تلك المعلومات قرارات ناجحة.

2.1.5 محددات التدقيق:

هناك محددات للتدقيق أهمها (مطارنة، 2006، ص23):

1- يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب لذلك لا يمتلك المدقق المعلومات الكافية عما تحتويه هذه السجلات، وما هي الطريقة التي تم إعداد السجلات بها مما يعني أنه من المحتمل وجود تلاعب وتزوير متقن لا يستطيع مدقق الحسابات اكتشافه حتى في حالة بذل العناية المهنية المطلوبة.

يرى الباحث أن هذا ليس عيباً في عملية التدقيق وخصوصاً أن المدقق يمتلك مهارة أكبر من المحاسب نظراً لما يمر به المدقق من ساعات تدريبية متخصصة تمكنه من التمتع بكفاءة عالية، وإن لم يكن كذلك فهذه مخالفة للمهنية المطلوب التحلي بها، أي أنه ليس عيب من عيوب التدقيق ولكنه عيب فردي في شخصية المدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ما تحويه الدفاتر والسجلات من معلومات ربما لا تكون كافية لمعرفة الحقيقة من قبل المدقق لذلك يلجأ المدقق أحياناً إلى البحث عن معلومات إضافية من الأشخاص والذين ربما يكونون أطرافاً في عملية التزوير والتلاعب مما يعني أن القوائم التي تم تدقيقها ربما لا تعكس الصورة الحقيقية لوضع المنشأة المالية.

3- مشكلة الأدلة والقرائن التي يسعى مدقق الحسابات للحصول عليها، خاصة من المصادر الخارجية لإبداء رأيه في عدالة القوائم المالية، فهذه الأدلة والقرائن ربما تكون غير صحيحة كأن يحصل على مصادقات من العملاء تدعم رقم رصيد العملاء في الدفاتر، فمن الممكن أن يزود العملاء المدقق بمعلومات خاطئة عن أرصدتهم.

4- إتباع طريقة وخطة معينة في عملية التدقيق لمنشأة معينة يحتاج من خلالها إلى أدلة وقرائن تؤيد ما يوجد في الدفاتر والسجلات تتلاءم مع هذه الطريقة والخطة ولكن قد لا تتلاءم مع طبيعة المنشأة محل التدقيق مما يؤدي إلى عدم الوصول للنتائج بالصورة المطلوبة.

5- إن عملية التدقيق تقوم على أسلوب العينة وليس على التدقيق الشامل، حيث يعتمد المدقق في عمله على اختيار عينة عشوائية من القوائم ولا يقوم بتدقيق القوائم بشكل كامل.

في نهاية عملية التدقيق لا بد من قيام المدقق بإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية وهو يستند في هذا الرأي على الأدلة والقرائن التي يجمعها، والتي من المفترض أن تلاءم المعلومات المخمنة، والتي تكون غير مؤيدة بأدلة مرتبطة بالعنصر محل الفحص، مما يعني أن القوائم المالية المدققة لن تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي للمنشأة.

يرى الباحث أن هذا الكلام أيضاً غير دقيق، فإن كان المدقق مهني بمهنته ويراعي معايير المهنة ومستقل بإبداء الرأي فإن القوائم المالية المدقق عليها من قبله سوف تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي.

2.1.6 المحاسبة والتدقيق:

يرى البعض أن التدقيق فرع من المحاسبة، وبرأي (التميمي، 2006، ص22) إنهما موضوعان مختلفان، إلا أن هناك علاقة قوية بينهما: إذ أن المحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها لأغراض اتخاذ القرارات، من قبل إدارة هذه المؤسسة أو الأطراف الأخرى، وعلى سبيل المثال المستثمرين، ولهذا يمكننا القول أن المحاسبة عمل إنشائي من قبل موظفي الشركة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما التدقيق فيتعلق بالإجراءات المختلفة التي يقوم بها المحاسب القانوني (المدقق) المستقل والمحايد لأجل التوصل إلى الرأي فيما إذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس، وبعدالة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة أو الفترة، وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية). ولهذا على المدقق أن يكون على معرفة تامة بهذه المبادئ، إذ لا يمكن أن تكون مدققاً جدياً بدون أن تكون محاسباً جيداً. فالتدقيق عمل انتقادي منظم يبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله ويقوم به شخص مستقل ومحايد(التميمي، 2006، ص22).

في تصور الباحث المتواضع أن كلاً من المحاسبة والتدقيق منظومة واحدة وقد يصح أن يدرج كلاهما تحت مصطلح معايير المحاسبة بشكل عام والتي تحوي ضمن طياتها معايير المحاسبة المالية ومعايير التدقيق، ودليله في ذلك أن عمل المدقق يبدأ بانتهاء عمل المحاسب، أي أن كلاً منهما مكمل للآخر وجميع المدققين الحاصلين على شهادات مهنية قد اجتازوا المنظومتين.

2.1.7 استخدام الحاسوب في عملية التدقيق:

هناك ثلاث طرق عند تدقيق الأنظمة الحاسوبية، التدقيق حول الحاسوب، التدقيق من خلال الحاسوب والتدقيق باستخدام الحاسوب وفيما يلي بيان لهذه الطرق (الذنيبات، 2010، ص52):

1) التدقيق حول الحاسوب:

يقوم هذا المدخل على اهتمام المدقق بالمدخلات والمخرجات دون الاهتمام بما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل. حيث يقوم المدقق من التحقق من المدخلات كما في النظام اليدوي وبالرجوع إلى المستندات الأصلية والتحقق من صحتها ودقتها ومدة توفر الشروط القانونية فيها ومن ثم يتم إدخالها إلى الحاسوب ويقوم المدقق بعد ذلك من التحقق ومقارنتها مع المدخلات والتحقق من انسجام المخرجات مع المدخلات. بافتراض أن الأمور الرقابية العامة تساعد في ضبط المدخلات والمخرجات، وعند استخدام هذا المدخل لابد من توفر المستندات الخاصة بالمدخلات والمخرجات في الوقت لمناسب وبالكمية الكافية والتفصيل الذي يفي بغرض التدقيق وأن يتم الاحتفاظ بها لفترة كافية من الزمن لغايات الرجوع إليها واستخدامها. ويمتاز هذا المدخل بالسهولة وقلة التكلفة وعدم الحاجة إلى الخبرات والمهارات المتخصصة في الأنظمة المحوسبة وعدم الاعتماد على بيانات افتراضية في عملية التدقيق. ولابد من الأخذ بعين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار أن هذا المدخل أصبح قليل الاستخدام في الوقت الحالي بسبب الأنظمة المعقدة التي هي بحاجة إلى خبرات في مجال الحاسوب وبحاجة إلى التحقق من صحة التشغيل، بالإضافة إلى أن هذا المدخل يعتبر مكلفاً للعميل وأنه يضيع على المدقق فوائد استخدام الحاسوب في تنفيذ الاختبارات والذي يساعد في تحسين كفاءة وفاعلية عملية التدقيق (الذنيبات، 2010، ص53).

2) التدقيق من خلال الحاسوب:

طبقاً لهذا المدخل يقوم المحاسب القانوني باستخدام الجهاز الالكتروني عند تطبيق اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية. إن مدخل التدقيق من خلال الجهاز الالكتروني يقوم على مفهوم مفاده أنه إذا كانت بيانات المدخلات صحيحة. وكانت عملية تشغيلها صحيحة، فإن المخرجات بالضرورة تكون صحيحة. إن هذا المفهوم يمكن أن يبرر لنا سبب تركيز اهتمام المحاسبين القانونيين، عند إتباع هذا المدخل، على بيانات المدخلات وعلى عمليات تشغيلها. وهذا وتوجد عدة طرق (وسائل) لاستخدام الجهاز الالكتروني في عملية التدقيق في كثير من الحالات يجد المدقق بأنه لا يمكن الاكتفاء بالتدقيق حول الحاسوب وأنه لا بد من الاهتمام بالرقابة الداخلية داخل الأجهزة، ولذلك لا بد من تدقيق المدخلات والمخرجات بالإضافة لعملية التشغيل، وبشكل عام فإن قيام المدقق بالتدقيق من خلال الحاسوب يصبح ضروري بسبب الأمور التالية:

1- جزء مهم من الرقابة الداخلية موجود في برنامج الحاسوب.
2- وجود الفجوات ذات الأهمية في مسار التدقيق المرئي .
3- حجم التعامل الكبير وحجم السجلات الذي يجعل عملية الاختبار بمدخل حول الحاسوب غير عملي(نظمي والعزب، 2012، ص218).

وعند قيام المدقق باستخدام هذا المدخل فإنه يستخدم ما يسمى الطرق المساعدة باستخدام الحاسوب Computer Assisted Audit Techniques (CAATS) وهي مجموعة من الطرق التي تزود المدقق بوسائل فعالة في اختبار رقابة تطبيقات الحاسوب، وهي بحاجة إلى معرفة ومهارة خاصة، وهناك احتمالية تعرض النظام للعطل في الوقت الذي يكون المدقق يستخدم فيه الأجهزة في عملية الاختبار. ومن هذه الطرق التي يستخدمها المدقق ما يسمى المحاكاة الموازية والبيانات الاختبارية ونموذج التدقيق المدمج مع نظام العميل وشبكة الاختبارات المتكاملة، وفيما يلي توضيح لهذه الطرق (Arens, et, al, 2012:p.225):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المحاكاة المتوازية Parallel Simulation

وفي هذه الطريقة يقوم المدقق بمعالجة بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ويقوم المدقق باستخدام هذا الأسلوب عدة مرات خلال السنة تحت التدقيق. هذه الطريقة غالباً ما تستخدم في الاختبارات الجوهرية مثل عمليات الحساب .

مزايا هذا المدخل:

1- بسب استخدام البيانات الحقيقية، يستطيع المدقق التحقق من العمليات عن طريق تتبع المستندات الأصلية.
2- يمكن زيادة حجم العينة بشكل كبير دون تحمل تكاليف كبيرة.
3- يستطيع المدقق إدارة الاختبارات بشكل مستقل.

لكن على المدقق عند استخدام هذا الأسلوب أن يتوخى الحذر أكثر في اختيار البيانات المستخدمة في المحاكاة لتمثيل البيانات المالية الحقيقية للعميل (الذنيبات، 2010، ص 340).

ثانياً: البيانات الاختبارية:

باستخدام هذا المدخل يقوم المدقق باختبار عمليات وهمية يقوم هو بإعدادها ومن ثم يقوم بمعالجتها باستخدام برامج حاسوب العميل. ويهدف هذا المدخل إلى تحديد ما إذا كانت برامج الحاسب الالكتروني لدى العميل يمكنها أن تشغل العمليات المالية الحقيقية والوهمية. وللتحقق من ذلك يقوم المدقق بإدخال أنواع مختلفة من العمليات المالية في برنامج العميل تحت إشرافه، حيث يتم تحديد ما إذا كانت برامج الحاسب الالكتروني لدى العميل ستعالج الأنواع المختلفة من البيانات بالشكل الصحيح وما هو مبرمج لها. وهذه الطريقة غالباً ما تستخدم في اختبارات الرقابة الأساسية للعمليات. وعند استخدام هذه الطريقة على المدقق التأكد من التحقق الأمور التالية (المطارنة، 2009، ص45):

1. أن البيانات الاختبارية تشمل جميع الحالات التي ينوي المدقق اختبارها، وذلك باستخدام بيانات حقيقية ووهمية.
2. أن الاختبارات تنفذ على البرامج التي يستخدمها العميل خلال السنة وليس فقط في نهاية السنة، وذلك لأن العميل قد يقوم بإدخال تعديلات على البرامج وبالتالي لابد من اختبار هذه البرامج قبل وبعد التعديلات.
3. التأكد من إلغاء جميع البيانات الاختبارية بعد الانتهاء من عملية الاختبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: نموذج التدقيق المدمج مع نظام العميل Embedded Audit Module Approach

هذا المدخل يتطلب إيجاد نظم فرعية صغيرة داخل نظام الحاسوب عن طريق قيام المدقق بإنشاء ملفات صورية وإضافتها إلى ملفات العميل الموجودة، تهدف إلى الاستحواذ على العمليات أو الأرصدة التي تحقق شروط معينة أو تتصف بصفة معينة، مثلاً ملف خاص يحول إليه كافة الأرصدة التي تتجاوز حد معين بحيث يقوم المدقق بعد ذلك باختبارها، وقد يكون هذا الملف يستقطب العمليات الشاذة. لذلك عادة ما تستخدم هذه الطريقة لتحديد العمليات غير العادية خلال الاختبارات الأساسية. إن هذه الطريقة تمكن المدقق من المتابعة الدائمة لعمليات العميل لأن هذا النموذج يكون موجوداً باستمرار، وهذا ما يميز هذه الطريقة عن طريقة البيانات الاختبارية والمحاكاة الموازية(Arens,et ,al, 2012:p.225).

رابعاً: شبكة الاختبارات المتكاملة Integrated Test Facility

يعتبر هذا النموذج امتداداً للأساليب السابقة حيث يعتمد هذا الأسلوب على أساس افتراض المدقق لوحدة اقتصادية غير حقيقية كاملة ويقوم بمعالجة بياناتها باستخدام برامج العميل والاختلاف هنا عن الطرق السابقة أن هذه الوحدة متكاملة ولا تقتصر على بعض العمليات وهنالك مجموعة من الأساليب الأخرى المستخدمة في مدخل التدقيق خلال الحاسوب تشمل قيام المدقق بوضع مؤشر أو علامة على عمليات مختارة Tagging Transactions بحيث يتم استخدام هذه الإشارة كمرجع يمكن المدقق من تتبع هذا الصنف من العمليات من خلال النظام. بحيث يتم استخدام هذه الإشارة كمرجع ما يسمى Audit Log وهو سجل لنشاطات معالجة محددة، بحيث يتم تسجيل الأحداث التي تقابل شروط معينة يضعها المدقق (الذنيبات، 2010، ص10).

3) التدقيق باستخدام الحاسوب

هذا المدخل يتعلق باستخدام المدقق للحاسوب في عملية التدقيق، حيث يمكن استخدام البرامج الحاسوبية في عمليات التدقيق المختلفة وفي كافة مراحل عملية التدقيق سواء كان ذلك في التخطيط أو تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات التفصيلية، وتستخدم هذه البرامج في عملية التخطيط والتوثيق تحديد أحجام العينات واختبار مفرداتها وتقييم نتائجها. وهناك مجموعة من البرامج التي تستخدم لهذه الغايات منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. برامج التدقيق الخاصة Custom – designed programs

هذه البرامج مخصصة للقيام ببعض مهام التدقيق الخاصة وبما يتفق مع نظام العميل، وعند إعداد هذه البرامج قد يقوم المدقق بالاستعانة بمصممي برامج العميل أو بالخبراء المتخصصين في هذه البرامج، وعند إعداد هذه البرامج لا بد من مراعاة الأمور التالية (جمعة، 2012، ص63):

- أن تتناسب هذه البرامج مع الهدف من مهمة التدقيق، وهذا يتطلب تحديد الأهداف قبل تصميم البرامج.
- وصف إجرائي لكافة التفاصيل الخاصة بالمهمة أو العملية حتى يتم أخذ كافة التفاصيل عند تصميم البرنامج.
- إعداد خريطة الانسياب التي تبين تسلسل العمليات من مدخلات وتشغيل ومخرجات.
- بناءً على هذه الخطوات يقوم المدقق بتصميم البرنامج بالاستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- القيام باختبار البرنامج والتحقق من مناسبتها لتحقيق الأهداف وخلوها من العيوب.

ب. برامج التدقيق العامة Generalized Audit Software

وهي برامج عامة لا تخص تطبيق معين أو عميل معين، وإنما يمكن استخدامها على مدى واسع لعملاء مختلفين ولتطبيقات مختلفة، وتستخدم لإجراء اختبارات التحقق من صحة الأرصدة والمجاميع وعمليات الحساب لكثير من الحسابات والعمليات، مثل المخصصات والخصم وحساب النسب المالية ومخزون إعادة الطلب وغيرها (الذنيبات، 2010، ص45).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
التجارة الالكترونية

2.2.0 تمهيد:

بدأ مصطلح التجارة الالكترونية في الظهور بعد عام 1994، حيث إن هذا المصطلح ارتبط وبشكل كامل مع ظهور شبكة الانترنت (Internet) والتي غزت العالم بشكل منقطع النظير، فشبكة الانترنت تعد من أهم التطورات في هذا العصر والتي استطاعت ربط دول العالم بشكل لم يكن من الممكن تخيله سابقاً (العبيد، 2012، ص23).

ولابد من التعرف على شبكة الانترنت أولاً قبل التعرف على التجارة الالكترونية وخصوصًا لخلط البعض بين مفهوم شبكة الانترنت العالمية (Internet) والشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) وهو اختصار (World Wide Web) (Kenneth et.al. 2001,P.9).

- شبكة الانترنت العالمية (Internet): هي عبارة عن شبكة اتصالات عالمية تربط بين ملايين شبكات الاتصال وملايين أجهزة الكمبيوتر بشتى أشكالها وأنواعها.(Kenneth et.al. 2001,P.9)
- الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW): وهي إحدى الخدمات المشهورة التي توفرها شبكة الانترنت العالمية والتي تساعد على الدخول إلى ملايين المواقع الموجودة على الشبكة. (Kenneth et.al.2001,P.9)

2.2.1 نشأة التجارة الالكترونية:

تمثل التجارة الالكترونية أحد مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة من حيث إمكانية الاستفادة من التقنيات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية استناداً إلى البيانات المتعلقة بها، فظهر أول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية في بداية عام 1970 حيث تمت عمليات التحول النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة إلى أخرى، إلا أن هذه الطريقة كانت تنحصر ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة، إلى أن توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل وإرسال الوثائق الكترونياً، وبعد التطور السريع في الشبكات الحاسوبية وبرمجيات التجارة الالكترونية والبروتوكولات بدأت تظهر التطبيقات الأخرى للتجارة الالكترونية مثل التطور في نظام حجز تذاكر السفر والسوق المالي (الجداية، 2009، ص26).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فالتجارة الالكترونية أحد مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة من حيث إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية استناداً إلى البيانات المتعلقة بها.(Lin et.al.2007.p.806)

حيث يكون طرفي العقد في التجارة الالكترونية ليس على علاقة مباشرة مع بعضهم البعض بل لا بد أن يكون طرفي العقد بينهم وسيط الكتروني وهو مقومات شبكة الانترنت، فالأصل هو الوثائق الالكترونية وليس الوثائق الورقية، والتوقيع الذي يوضع على العقد الالكتروني الثابت بالمستند الالكتروني هو توقيع الكتروني، إضافة إلى عدم تقيد أطراف العقد بالتعامل مع دولة معينة، فيجوز لها أن تتعامل مع دولة قريبة أو بعيدة، فتقنية شبكة الانترنت والتعاقد من خلالها سهلت الأمور إلى درجة ميسورة جداً أصبح المكان وبعده غير ذي موضوع في العقد الالكتروني، ويمكن لموضوع التجارة الالكترونية أن يكون عقود بين شركات مع بعضها البعض أو بين شركات وأفراد أو بين شركات وحكومات الأمر الذي بين أي مدى أصبحت التجارة الالكترونية ذات فائدة في توسيع دائرة التعامل بين الجميع، فشبكة الانترنت شهدت انتشاراً هائلاً، مما جعل مفهوم التجارة الالكترونية يتوسع وينتشر ليشمل عمليات واسعة من البيع والشراء فالآفاق التي تفتحها التجارة الالكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تتوقف عند حد معين وسبب ازدهارها هو اعتماد تلك الشركات على تكنولوجيا متطورة (Lin et.al.2007.p.806)

ويعتقد الباحث أن التجارة الالكترونية التي ظهرت كنتيجة لكل من التطورات التكنولوجية الحديثة وتطور وسائل الاتصال في العقود الأخيرة رتبت على الشركات التي تنوي التعامل بالتجارة الالكترونية والاستفادة منها جهود إضافية تكمن في ضرورة دراسة جوانبها والبحث في مدى إمكانية تطبيقها لدى تلك الشركات لتحقيق الفوائد والعوائد المرجوة منها والتي لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل التجارة التقليدية.

2.2.2 مفهوم التجارة الالكترونية:

التجارة الالكترونية كمفهوم، هي إدارة الأنشطة التجارية وتنفيذ العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنت أو الأنظمة التقنية المشابهة. وبشكل عام تعرف بأنها أنشطة تلبي احتياجات المستهلك في المكان والتوقيت المناسبين وبالسعر المناسب، ومن ثم فإن التجارة الالكترونية هي ذلك النوع من التجارة الذي يتم باستخدام وسيط الكتروني سواء داخل الحدود السياسية لدولة ما أو خارجها بصرف النظر عن نوعية السلعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحل التجارة أو مدى مشروعيتها أو القانون الذي تخضع له، وتستخدم فيها وسائل دفع وتعاقد إلكترونية (الجعبري، 2012، ص1).

وقد عرفت التجارة الالكترونية بأنها تصف وتوضح تقدم وتطور عمليات الشراء والبيع، والتمويل وتبادل المنتجات، والخدمات أو الإعلام عن طريق شبكات الكمبيوتر بما في ذلك الانترنت ويمكن تعريف التجارة الالكترونية من وجهة نظر كل من الوظائف التالية (Tuban, 2004, p.3):

- **الاتصالات:** هي تسليم البضاعة، والخدمات، والإعلام، أو الدفعات عن طريق شبكة الانترنت أو بواسطة وسيلة إلكترونية أخرى.
- **التجارة:** هي إمكانية الشراء والبيع للمنتجات، والخدمات، والإعلام على الانترنت وبواسطة الخدمات المباشرة الأخرى.
- **الأعمال:** هي التي تؤدي الأعمال إلكترونياً بإتمام خطوات العمل عن طريق الشبكة الالكترونية، حيث تتوفر معلومات تقدم الأعمال الطبيعية.
- **الخدمات:** هي أداة تخاطب الحكومات، والمؤسسات، والزبائن والإدارات لوضع تكاليف الخدمة في حال التأكد من نوعية خدمة الزبون وزيادة وتسريع تسليم الخدمة.

2.2.3 أهمية التجارة الالكترونية:

إن ما يؤكد أهمية التجارة الالكترونية المزايا التي تتمتع بها وتتميز بها عن التجارة التقليدية، حيث يمكن تلخيص هذه المزايا في جملة واحدة وهي :"يمكن للتجارة الالكترونية زيادة المبيعات وخفض التكلفة" (الجعبري، 2012، ص4).

حيث تتبع أهمية التجارة الالكترونية من أنها تعد إحدى نتائج اختراعات العصر التي ساعدت في تحقيق أرباح لم يكن من المتوقع تحقيقها سابقاً من خلال التجارة التقليدية، وذلك بسبب انخفاض تكلفة عملية تسويق المنتج، وتجاوز الحدود الدولية بالإضافة إلى تحقيق إيرادات أكبر من تلك التي تحققها التجارة التقليدية، وأحد الأسباب أيضاً هو التحرر من القيود حيث أن التجارة الالكترونية لم تعد تحتاج إلى الترخيص في دول أجنبية لتتمكن من بيع منتجاتها (Tuban, 2004, p.4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.4 أهداف التجارة الالكترونية:

يمكن تلخيص أهداف التجارة الالكترونية فيما يلي (كتانه، 2009، ص57):

1. زيادة نطاق السوق وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع والخدمات والمعلومات.
2. زيادة معدلات الوصول إلى العملاء وبناء علاقات قوية فيما بينهم.
3. تخفيض وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق والتوزيع.
4. تحقيق السرعة والكفاءة في أداء الأعمال.
5. البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم وترغيبه في الشراء.
6. القيام بعمليات التسويق والبيع والشراء عبر الانترنت.
7. تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة.

2.2.5 الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية:

يوضح الجدول التالي أهم الفروق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية (منتدى المراجعين الداخليين العرب، 2014).

جدول (2.1): أهم الفروق بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية

مراحل دورة المبيعات	التجارة التقليدية	التجارة الالكترونية
البحث عن معلومات المنتج	مجلات وممثل تجاري	صفحة ويب
طلب المنتج	رسالة أو وثيقة	بريد الكتروني
التأكيد على الطلبية	رسالة أو وثيقة	بريد الكتروني
مراقبة السعر	كتالوج مطبوع	كتالوج على الويب
التأكد من توفر السلعة	هاتف أو فاكس	لا يوجد
تسليم الطلبية	وثيقة مطبوعة	بريد الكتروني
بعث الطلبية	فاكس أو بريد	بريد الكتروني
التأكد من توفر السلعة في المخازن	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تخطيط التسليم	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تعميم الفاتورة	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تسلم السلعة	المورد	
تأكيد التسليم	وثيقة مطبوعة	بريد الكتروني
بعث فاتورة	بريد عادي	بريد الكتروني
مدة الدفع	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
بعث التسوية المالية	بريد عادي	قاعدة بيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.6 أشكال التجارة الالكترونية:

تتم عملية التبادل الالكتروني بين أربعة أطراف هي: الأفراد، والمؤسسات، والشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، والأجهزة المنظمة أو الإدارات الحكومية المختلفة. ويتم تقسيم التعامل التجاري الالكتروني ما بين هذه الأطراف إلى أربعة أنواع رئيسة على النحو الآتي (كتانه، 2009، ص55):

1- التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية وبعضها أي من شركة إلى شركة، ويعد هذا النوع أكثر الأطراف تعاملاً بالتجارة الالكترونية.
2- التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل التسوق على الخط (Online).
3- التجارة بين مجموعات قطاع الأعمال التجارية والحكومية والأفراد أي من شركة إلى عميل وتشمل المشتريات الحكومية الالكترونية .
4- التجارة بين قطاع الحكومة والأفراد وتشمل الخدمات والبرامج الحكومية على الخط (Online).

2.2.7 نظام الدفع والسداد في التجارة الالكترونية:

يقصد بالدفع الالكتروني: أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع والتي تتمثل في الآتي (الصيرفي2009، ص210-216):

1. **النقود البلاستيكية:** وتتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية (كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستر..إلخ) ومن أمثلة تلك النقود ما يلي:

- **بطاقات الدفع:** وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات للعميل، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الجهد والوقت للعملاء، بالإضافة إلى أنها مصدر إيراد للبنك المصدر لها.
- **البطاقات الائتمانية:** وهي أشهر وسيلة تستخدم في التجارة الالكترونية وتصدرها البنوك للعملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولية، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان، ويتم سداد قيمتها لاحقًا حيث يمكن للعميل إما تسديد إجمالي المبلغ أو تسديد الحد الأدنى من إجمالي المبلغ، وبالتالي نسبة الفائدة على الرصيد القائم المتبقي حسب الاتفاقية مع البنك المصدر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقود الالكترونية: وتمثل صورة متطورة من النقود والتي يترتب عليها استخدام الطرق الالكترونية الحديثة، وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع والشراء أو التحويل.

ويرى الباحث إن أهم ما يواجه النقود الالكترونية من معوقات هو عدم تطبيق المبادئ الخاصة بالنقود الالكترونية مما يؤدي إلى حصول فجوة وعدم وجود معيار معتمد للقياس المحاسبي لهذه النقود كونها نمط جديد ومختلف عن النقود التقليدية وعدم وجود ثقة لهذه النقود.

2.2.8 التوقيع الالكتروني:

تكمن الحاجة للتوقيع الالكتروني في الحد من مشكلة الأمن والخصوصية على شبكة الانترنت، فتوافر الأمن يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام مستخدمي الشبكة، سواء أكانوا عملاء أم مزودين كما تثير قلق الكثير من المستخدمين، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الشبكة. وقد تم اللجوء إلى التوقيع الالكتروني لتوفير أعلى مستوى الأمن والخصوصية للمتعاملين مع الشبكة ويتم بقدرة التكنولوجيا على الحفاظ على سرية المعلومات، أو رسالة البيانات المرسلة، وعدم قدرة أي شخص آخر على الاطلاع على الرسالة أو تعجيلها أو تحريفها كما يمكن أن يتم تحديد شخصية وهوية المرسل والمستقبل الالكتروني، والتأكد من مصداقية هذه الشخصيات مما يسمح بكشف أي تحايل أو تلاعب. ويتم الحصول على التوقيع الالكتروني بتقديم طلب إلى إحدى الهيئات المتخصصة في إصدار هذه الشهادات المعتمدة من قبل الحكومة، مقابل مبلغ من المال يدفع سنوياً، وتتم مراجعة الأوراق والمستندات ومطابقة الهوية بواسطة جواز السفر. فالإجراءات تكون صعبة أو سهلة تبعاً للغرض الذي سيتم استخدام التوقيع فيه، حيث يتطلب الحضور شخصاً في بعض الحالات، وفي بعض الأحيان يكتفي بإرسال الأوراق بالفاكس أو البريد الالكتروني أو العادي (المطالقة، 2008، ص170).

- **تعريف التوقيع الالكتروني:**

تختلف التعاريف على التوقيع الالكتروني، باختلاف النظرة إليه، فمن الدارسين من يعرفه بناءً على الرسائل التي يتم بها، أو وفق الوظيفة أو الدور الذي يؤديه التوقيع، أو بناء على التطبيقات العملية للتوقيع.

يقصد بالتوقيع الالكتروني: هو الرمز المصدري أو الرقم السري الذي يتم إدخاله في جهاز الحاسب عن طريق وسائل الإدخال، ليتم من خلاله إنجاز بعض المعاملات بإتباع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراءات محددة متفق عليها بين أطراف الالتزام وضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها بين طرفي العلاقة القانونية (المطالقة، 2008، ص172).

2.2.9 خصائص تعاملات التجارة الإلكترونية:

يذكر (Kenneth,2000) أن خصائص التجارة الالكترونية يمكن تلخيصها بما يلي:

1- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، حيث إن جميع الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونياً دون استخدام أي أوراق مما يشكل صعوبة في إثبات العقود والتعاملات.

يرى الباحث أن هناك توثيقاً للعقود الالكترونية خصوصاً بعد اعتماد التوقيع الالكتروني.

2- فتح المجال أمام الشركات صغيرة الحجم لممارسة أنشطتها عبر العالم باستخدام شبكة الانترنت.

ويعتقد الباحث أن هذه النقطة مهمة جداً ومؤيدها جداً من منطلق أن من يعمل في التجارة الالكترونية لا يحتاج إلى بنية تحتية مكلفة وهذه فرصة تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تنافس بأدائها أكبر الشركات.

3- إتاحة القدرة للمؤسسات على إدارة تعاملاتها التجارية باستخدام شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي.

4- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات التجارية الالكترونية كل منها الآخر، وكان ذلك قبل اعتماد التوقيع الالكتروني.

5- إمكانية تسليم المنتجات إلكترونياً، مثل: المنتجات الرقمية (برامج الحاسب، والتسجيلات الموسيقية، وأفلام الفيديو، والأبحاث والتقارير الالكترونية).

6- سرعة تغير القواعد الحاكمة، ومن ثم لا بد من صياغة إطار تشريعي يتسم بالمرونة وقابل للتعديل حتى يواكب إنجازات التقدم التكنولوجي.

2.2.10 معوقات التجارة الالكترونية:

بالرغم مما تحققه التجارة الالكترونية من مزايا عديدة فإن هناك معوقات تقف في طريق التوسع التجارة الالكترونية بالصورة التي تجعلها البديل الحديث للتجارة التقليدية، ومن هذه المعوقات ما يرجع إلى طبيعة هذا النوع من التجارة، ومنها ما يرجع إلى الظروف المحيطة بها، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي (الجعبري، 2012، ص12):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- ارتفاع معدل المخاطرة في التجارة الالكترونية نتيجة لضعف الثقة في التعامل بهذه الطريقة، نظراً لسهولة التلاعب في المعاملات التي تتم وفقاً لها.
2- عدم كفاية وسائل الأمان بالنسبة لوسائل السداد.
3- صعوبة التعامل في كثير من الأحيان نتيجة تعدد المقاييس المعيارية التي تطبقها الدول المختلفة في هذا الشأن.
4- الخوف من اختراق المواقع التجارية من جانب قراصنة الانترنت وهو ما يحدث الآن بشكل واسع.
5- القصور في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية في العديد من التشريعات.
6- عدم وجود تشريعات متكاملة تنظم عمليات التجارة الالكترونية وما يتعلق بها من إجراءات.
7- التعارض بين تشريعات الدول في هذا الشأن مما يتعارض مع طبيعة هذا النوع من التجارة.
8- الأمية المعلوماتية عند كثير من التجار والمستهلكين أو ضعف معلوماتهم عن الشبكة العالمية وفوائدها.

2.2.11 التغيرات التي أحدثتها التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال:

أحدثت التجارة الالكترونية تغيرات في بيئة الأعمال التي يعمل بها كل من المحاسب والمدقق، ويمكن تلخيص أهم التغيرات فيما يلي (القشي،2011، ص16-17):

1. **هيكلية المنشأة:** لقد أحدثت التجارة الالكترونية تغيرا جذرياً على هيكلية المنشأة، وجعلتها ذات طابع تكنولوجي بالكامل. فمن المعروف بأن عمليات المنشأة كانت تتم بشكل تقليدي في السابق وعامل الوقت لم يكن ملحاً كما هو الآن، فعملية الشراء تتم بلحظات، ولمواكبة السرعة الكبيرة لا بد أن تحوي هيكلية المنشأة على الآليات الكفيلة التي تمكنها من ملاحقة العملية والتأكد منها وتنفيذها، والذي يزيد الأمور صعوبة، تعقيدات العمليات التي تتم من خلال شبكة الانترنت، وخصوصا في ظل الاختراقات الرهيبة التي يمكن أن يقوم بها قراصنة الانترنت. ولكي يواكب كل من المحاسب والمدقق هذه العمليات السريعة، لابد لكل منها أن يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز وإلا أصبحا عديمي الجدوى.
2. **موقع الأعمال:** تعد هذه النقطة من أهم وأخطر التغيرات التي حدثت في ظل التجارة الالكترونية، فسابقاً وبالنظام التقليدي كانت الأعمال تتداول في أماكن وأسواق محددة، وفي ظل حالة حدوث أي خطأ أو ورود أي مشكلة كان من السهل الإحاطة بها وتداركها، أما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآن وبواسطة التكنولوجيا العالية يستطيع أي شخص من أي مكان إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر، وفي كثير من الأحيان تكون عملية تعقب العملية والشخص أشبه بالمستحيلة، وخصوصاً إن لم تكتشف المشكلة أو التلاعب في لحظة انتهاء العملية، ومن الأمور التي تعاني منها الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية الاختراقات التي لا يتم اكتشافها إلا بعد فوات الأوان.

3. **قنوات التوزيع:** ففي السابق كانت قنوات توزيع منتج الشركة (بيعه) محددة ومعروفة بشكل واضح وغير معقدة، مما يمكن الشركة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها بناءاً على ذلك. ولكن في ظل التجارة الالكترونية وتعدد أنواعها أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة، وفي حالة حدوث أي خطأ، قد ينقضي وقت طويل قبل إمكانية تحديد قناة التوزيع التي حصل فيها الخطأ.
4. **تعدد أشكال وسائط البيع:** وهذه تختلف نوعاً ما عن قنوات التوزيع، والمقصود هنا بأنه في السابق كانت وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك، ولكن الآن وبظل التجارة الالكترونية أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محوسبة وبأشكال متعددة، منها الصوتية والمرئية وأنظمة كثيرة تقوم بعمليات البيع المبينة على برمجيات تم إعدادها مسبقا، والمشكلة تكمن بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.
5. **العلاقة مع الشركاء والزبائن:** وهذه تعد من النقاط المهمة جداً، ففي الأسلوب التقليدي كانت العلاقة مع الشركاء والزبائن علاقة مباشرة، ولكن الآن أصبحت العلاقة علاقة ذات طابع تكنولوجي رقمي، وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة، وبالتالي التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم أنه حقيقة واقعة ولكن هذه الحقيقة قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.
6. **آلية التسديد:** في ظل التجارة الالكترونية ظهرت آلية تسديد جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وهي التسديد عبر شبكة الانترنت. قد يظن البعض أن هذه الآلية لا تختلف كثيراً عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الالكترونية، ولكنها تختلف اختلافاً جذرياً، فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور، ولكن التسديد عبر الانترنت محفوف بمخاطر كبيرة وعديدة وخصوصاً عندما يتمكن قراصنة الانترنت من استخدام حسابات الغير بتسديد مشترياتهم وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلغاء العملية ويكون الخاسر الأول والأخير كل من الشركة البائعة والشخص الذي تم اختراق حسابه من غير علمه.

7. **حساب ودفع الضرائب:** ونعود مرة أخرى لمشكلة الاعتراف بالدخل، فضريبة المبيعات أصبحت مشكلة تؤرق الشركات وخصوصاً في ظل غياب الأمان على العمليات الالكترونية، فقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها وخصوصاً أن أغلب الشركات لا تقر ولا تفصح وجود خوفاً من فقدان زبائنها وبالتالي قد تتحمل تكاليف إضافية، وعلى رأسها الضرائب المفروضة على مبيعات قد تكون غير موجودة أصلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التجارة الالكترونية في فلسطين

2.3.0 تمهيد

تلعب التجارة الالكترونية دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد، لما تحققه من فوائد للمجتمع على مستوى الأفراد والاقتصاد الوطني ككل، والناظر لواقع التجارة الالكترونية في فلسطين يجد صعوبة في إيجاد إحصاءات تتعلق بالتجارة الالكترونية، فاستخدامها قليل جداً لحداثتها في الاقتصاد الفلسطيني، وأيضاً لعدم التطور الكبير في القطاع التكنولوجي والاتصالات، إلا في بعض المجالات مثل تطور شبكة الهاتف الجوال. وذلك مقارنة بالدول المجاورة، مما صعب الحصول على معلومات عنها، لكن يوجد بعض المؤشرات التي تدل وتساعد في تقدير حجم التجارة الالكترونية، ومن هذه المؤشرات: عدد مستخدمي الانترنت والجوال، وغيرها، حيث أسهمت هذه الوسائل الالكترونية الحديثة في تسهيل عمليات التجارة الالكترونية، وساعدت على الانفتاح على الأسواق العالمية، وتبادل السلع والخدمات إلكترونياً مما جعلها متاحة لجميع أنحاء العالم.

لم تتوفر الإحصاءات الدقيقة عن التجارة الالكترونية في فلسطين، ولكن يوجد بعض الأرقام التي توضح حجم التجارة الالكترونية في بعض السنوات، مثل نسبة استخدام المنشآت للإنترنت لعام 2011 بنسبة 39.2%، وهذه النسبة ضئيلة، كما أشارت البيانات نسبة المنشآت التي قامت بمعاملات تجارية بطرق إلكترونية بلغت 11.2% من إجمالي المنشآت في الأراضي الفلسطينية وتُظهر هذه النسبة عدم الاهتمام بالتجارة الالكترونية من قبل الأفراد والمؤسسات والحكومات، هذا وقد بلغت نسبة المنشآت التي لديها موقع إلكتروني 4.2% من إجمالي المنشآت في الأراضي الفلسطينية في العام 2011م، (بواقع 5.2% في الضفة الغربية و3.7% في قطاع غزة) وعند توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي، فقد بلغت نسبة استخدام الحاسوب 97.1% في قطاع الوساطة المالية، فيما كانت أدنى نسبة لاستخدام الحاسوب 26.3% بين المنشآت في قطاع الصناعة في العام 2011م. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2012 مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النتائج الرئيسية .رام الله، ص 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1 شركات ومواقع التجارة الالكترونية في فلسطين:

تمثل المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت العامل الأساسي في التجارة الالكترونية، فعن طريق المواقع يتم عرض المنتجات وبيعها وإتمام عمليات الدفع المرتبطة بالتجارة الالكترونية، وبالنظر لواقع التجارة الالكترونية في فلسطين نجد أن بعض عمليات التجارة الالكترونية هي مبادرات فردية من أشخاص، أو مبادرات من بعض المؤسسات ولا ترقى للتجارة الالكترونية بشكل كامل ويمكن استعراض بعض المواقع الالكترونية الفلسطينية التي تتضمن عمليات للتجارة الالكترونية، واختيار هذه المواقع كان على سبيل المثال لا الحصر:

أ- موقع شركة تسوق للتجارة الالكترونية:

تمارس شركة تسوق للتجارة الالكترونية أعمالها من خلال موقعها الالكتروني الذي يتيح للأفراد حرية اختيار المنتجات عبر شبكة الانترنت، حيث يتم عرض قوائم بالسلع والخدمات وأسعارها، ويتوفر أغلب أنواع السلع فمهمة الموقع ربط الزبائن بنقاط البيع والمحلات المنتشرة في فلسطين، التي اشتركت في هذا الموقع وأعلنت عن منتجاتها، فبعد اختيار المنتجات من الزبون يتم إضافتها إلى سلة البيع الالكترونية، ويتم تحويل الطلبية إلى المحلات التجارية لتجهيزها وبعد تأكيد الطلب عليها يتم إرسال الطلبات إلى الزبائن في أسرع وقت ممكن، ويتم استلام ثمن المنتجات ودفع الفاتورة عند التسليم مباشرة لمندوب التسويق الذي يوصل الطلبات، ويجب أن يكون الزبون مسجل في الموقع للاستفادة من خدماته.

ب- شركة سنابل:

هي شركة فلسطينية تقدم خدمتين أساسيتين، الأولى: تطوير تطبيقات الهواتف الذكية بشكل يناسب المستخدمين، والخدمة الثانية: هي التسويق الإلكتروني للشركات والمؤسسات والجمعيات، باستخدام أحدث تقنيات وأساليب التسويق.

ومن أهداف هذه الشركة نشر ثقافة التسويق الإلكتروني في المجتمع المحلي والإقليمي، ومساعدة الشركات والمؤسسات على النجاح، وفي عام 2011 حصلت الشركة على المركز الثاني على مستوى الشرق الأوسط في مسابقة جوجل للتسوق الالكتروني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. موقع سوق فلسطين الالكترونية :

تم افتتاح سوق فلسطين الالكترونية الشاملة عام 2010 من قبل رئيس الوزراء سلام فياض ويعتبر السوق الأول من نوعه في فلسطين للانتقال من السوق التقليدية إلى الأسواق الالكترونية بنفس المنتجات والمواصفات التي تقدمها السوق التقليدية. وعرض هذا الموقع العديد من المنتجات: من الأثاث المنزلي، الأجهزة الكهربائية، الجوالات، الملابس، هدايا، عطور ونظارات وأجهزة الحاسوب، ويتم الشراء عن طريق السلة الالكترونية، حيث يتم توصيل المشتريات بالتعاون مع شركة البرق للشحن والنقل، خلال 24 ساعة من عملية الشراء بعد تأكيد طلب الشراء والاتفاق على كيفية الدفع.

د. موقع السوق المفتوح:

هذا الموقع عبارة عن سوق محلي خاص بفلسطين يسمح للأفراد بإضافة إعلانات مجانية، وفكرة السوق تقوم على توفير سوق إلكتروني يمكن من خلاله الاتصال بين البائع والمشتري، لتسهيل عمليات البيع والشراء، يتيح الموقع لأي فرد من وضع الإعلان حسب المنطقة الجغرافية وذلك يكون بعد التسجيل به.

هـ. موقع شوبدك من فلسطين:

انطلق هذا الموقع عام 2008 ويقدم خدمات الإعلانات المبوبة بدون اشتراك أو تسجيل في الموقع، وهذا الموقع شريك معتمد للإعلانات مع شركة جوجل.

و. موقع شركة سوق فلسطين للتسوق الالكتروني:

هي شركة متخصصة في التسوق الالكتروني ويحتوي موقعها على العديد من الأقسام، والتي يتم الإعلان بها عن المنتجات المختلفة من محلات تجارية، وشركات، ووظائف، والعديد من المنتجات الأخرى، ويعمل الموقع على إيصال البائع بالمستهلك.

ي. موقع شبكة مزاد فلسطين الالكترونية:

هذا موقع مختص بالمزايدات على المنتجات، فالأفراد يستطيعون الحصول على المنتجات من خلال المزايدة عليها، ويحقق أرباحاً من الأسعار حيث يمكن أن تكون أسعار المنتجات في السوق العادية غالية الثمن، ويتم إضافة المنتجات من إدارة الموقع وتمتد مدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المزايدة عليها حتى بيعها أو تحديد مدة معينة، وبعد أن يرسى المنتج على أحد الأفراد يتم إرسال المنتجات التي حصل عليها، حيث يتم التوصيل المنتجات بواسطة شركات النقل، والدفع مباشرة أو إيداع نقدي في حساب الشركة.

ل. شركة palpay :

تعتبر هذه الشركة الأولى من نوعها في فلسطين، حيث تأسست شركة "palpay"، في عام 2011 من قبل بنك فلسطين، وشركة "pcnc solution" المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والدفع الالكتروني وأمن المعلومات، وتقدم هذه الشركة حلول لأنظمة الدفع الالكتروني في فلسطين بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

- **خدمات الشركة وهدفها:**

تقدم شركة "palpay" العديد من الخدمات المالية الالكترونية، حيث قامت بعقد شراكات مع جميع الشركات الكبرى في قطاع الخدمات، مثل: شركات الاتصالات، الانترنت، شركات توزيع الكهرباء والمياه وشركات الخدمات الأخرى بشكل عام، لتقديم العديد من الخدمات المالية، مثل دفع الفواتير بمختلف أنواعها إلكترونياً، من كهرباء ومياه وهاتف، وشحن الرصيد الدولي للاتصالات والهاتف الجوال، وتسهيل عمليات تسديد القروض للمؤسسات التمويلية، وعن طريق هذا النظام يستطيع المستهلك بدفع أي التزامات مالية في أقرب سوبر ماركت، أو محل تجاري يوجد به برنامج تابع للشركة، أو من المنزل عبر الموقع الالكتروني، حيث توفر الشركة أكثر من 4000 نقطة بيع منتشرة في كافة أنحاء فلسطين، وتوفير خدمات الشركة على مدار 24 ساعة يومياً، 7 أيام في الأسبوع، بالإضافة إلى الدفع عن طريق الحسابات الخاصة بالأفراد لدى شركة "palpay" والدفع عن طريق الأجهزة الخلوية وبطاقات الائتمان.

- وتهدف الشركة إلى تحقيق العديد من الفوائد للشركات والأفراد كالتالي:

1. تهدف الشركة تطوير أنظمة الدفع الالكترونية.
2. زيادة نسبة التحصيل المالي للمستحقات بشكل شهري، حيث تسهل عملية الدفع الالكتروني على المواطن عملية السداد وتوفر وقته بدلاً من الوقوف في طوابير الانتظار.
3. تخفيف الضغط على فروع الشركة، من قبل المواطنين الراغبين فيي سداد مستحقاتهم المالية، وخاصة في بداية كل شهر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. زيادة حجم الزبائن ومشتركي الخدمات من خلال سهولة إدارة عمليات الشراء والسداد مما يشجع المواطن على التعامل مع هذه الشركات.
5. تقليص تكاليف إصدار البطاقات مسبقة الدفع وتكاليف توزيعها وتقليل تكاليف العمليات للشركة.
6. تعمل شركة "palpay" من خلال خدماتها الجديدة على تقليص عمليات السرقة و الاحتيال التي تتعرض لها الشركات.

2.3.2 البنوك الالكترونية في فلسطين:

يلاحظ المتتبع للواقع الفلسطيني أنه لا يوجد بنوك فلسطينية إلكترونية تقدم الخدمات المصرفية إلكترونياً بشكل كامل، ولكن البنوك العاملة في فلسطين تقدم بعض الخدمات المصرفية الالكترونية بشكل جزئي، وذلك لتلحق بالتطور التكنولوجي ولا تفقد عملاءها في السوق، واستجابة للتغيرات السريعة في الحياة، فتقدم هذه البنوك خدمات مصرفية جديدة مثل: بطاقات الائتمان، ووسائل الدفع الالكترونية، وخدمات الصراف الآلي ويمكن توضيح الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الفلسطينية كالتالي: (Khrewesh, 2011, p.28).

1) المواقع الالكترونية:

تمتلك أغلب البنوك الفلسطينية موقع الكتروني تعرض فيه خاصة عن البنك، وما يقدمه من خدمات مصرفية، وآخر أخبار ونشاطات البنك، وأسعار العملات والعروض المصرفية.

2) الصراف الآلي (ATM):

تقدم معظم البنوك الفلسطينية خدمة الصراف الآلي من خلال فروعها وذلك يسهل على العملاء سحب النقود من أرصدتهم في أي وقت، فالعميل يستطيع السحب بمجر امتلاك بطاقة الصراف الآلي التي يصدرها البنك المعني، مما يقلل الازدحام في البنوك وخاصة عند استلام الموظفين رواتبهم، ويزيد رضا العملاء.

3) الهاتف المصرفي:

تتيح هذه التقنية للعملاء إجراء المعاملات المالية عبر الهاتف، من استفسار عن حساباتهم، وتقديم طلب كشف حساب، والعديد من الخدمات المصرفية، حيث تستمر هذه الخدمة على مدار 24 ساعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) بطاقات الائتمان:

تصدر البنوك الفلسطينية بطاقات الائتمان، لتمكن عملائها من استخدامها في العمليات المصرفية والتجارية مثل: شراء المنتجات، واستخدامها في الحصول على رصيد مالي ومن هذه البطاقات ماستر كارت وفيزا كارت.

5) الجوال المصرفي:

تقوم بعض البنوك بتقديم خدمات مصرفية عبر الهاتف، الجوال من خلال استخدام الرسائل القصيرة، وتطبيقات معينة للاستفسار عن الحسابات، وأيضاً يقوم البنك بإشعار العملاء عن حركة حساباتهم، أو إعلامهم باستحقاق رواتبهم، والعديد من الخدمات من هذا المثيل.

2.3.3 أسباب عدم انتشار التجارة الالكترونية في المجتمع الفلسطيني:

يتضح من خلال إحصائيات المؤشرات التكنولوجية المرتبطة بالتجارة الالكترونية مثل: أعداد مستخدمي الانترنت، والهاتف، الجوال، والحواسيب، والتي تطورت في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، حيث وصل عدد مستخدمي الانترنت إلى 37.44% من عدد السكان عام 2010، وبالرغم من هذا التطور فإنه لم ينعكس بشكل إيجابي على انتشار التجارة الالكترونية في المجتمع الفلسطيني، وآخر إحصائيات توفرت عن التجارة الالكترونية، كانت 2% من الشركات التي تستخدم التجارة الالكترونية في عملها، وهذا الرقم الصغير جداً بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، ونأمل في المستقبل أن يزيد الاهتمام وتزداد نسبة التجارة الالكترونية في فلسطين لأنها مستقبل العمل التجاري، ليس في فلسطين وإنما في العالم كله، ويعزي عدم انتشار التجارة الالكترونية في فلسطين بالشكل الكافي للأسباب التالية:

1. عدم اهتمام القطاع الحكومي والمؤسسات والخاصة بالتجارة الالكترونية:

يجب ألا نهمل الدور الذي تلعبه الحكومات في تطوير ودعم الاقتصاد الفلسطيني وخاصة التجارة الالكترونية، لأنها من الأمور الجديدة في الاقتصاد، ويتبلور هذا الدور في توفير الدعم المادي والثقافي والقانوني، وإجبار المؤسسات على توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالمعاملات الالكترونية، وأيضاً على الحكومة توفير البيئة القانونية، وإقرار قانون التجارة الالكترونية الذي لم يقر حتى الآن في فلسطين، وهو مجرد مشروع قانون لم يطبق بعد، ويقع على الحكومة مراقبة المواقع الالكترونية ومعرفة نشاطاتها، وأيضاً إطلاق المبادرات، لمساعدة القطاع الخاص على تبني هذا النظام الحديث في التجارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. عدم توفر الخدمات المساندة للتجارة الالكترونية:

تتطلب عمليات التجارة الالكترونية العديد من الخدمات، منها المالية والإدارية وخدمات الشحن والنقل، فوجود البنوك الالكترونية يسهل عملية الدفع الالكتروني، وتوفر صناديق البريد والتي هي بأعداد قليلة في فلسطين، ولا يملك أغلب الأفراد صندوق بريد لاستلام السلع منه، وشركات النقل والشحن إن وجدت في فلسطين فهي قليلة جداً وتكاليفها مرتفعة، مما يعيق التجارة الالكترونية، فشركة (أرامكس) للشحن و النقل التي تعمل في فلسطين تتقاضى أجوراً مرتفعة على توصيل الطرود داخل الوطن، وهذا لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي يعيشه أبناء شعبنا، وأيضاً خدمات الدفع الالكترونية تأخر استخدامها في فلسطين فخدمة الفيزا كارت لم تدخل إلا حديثاً لفلسطين وهذا أعاق تقدم التجارة الالكترونية، وبطاقات الدفع الالكترونية تتطلب عمولة تصل إلى نسبة 5%، مما يزيد الشعور لدى البائعين بأن أرباحهم تسلب منهم (جبريل، 2012، ص75).

3. صعوبة الحصول على بطاقات تسوق إلكترونية:

تتوفر في فلسطين بطاقات تسوق إلكترونية إلا أن انتشار هذه البطاقات بين أفراد المجتمع الفلسطيني قليل، بالإضافة إلى أن تكاليفها عالية تصل إلى 15 دولار، ولا يمكن إصدار بطاقة تسوق إلكترونية إلا بفتح حساب جاري في البنك، وهذا الحساب يكلف 15 دولار سنوياً للبطاقة، وبالإضافة لرسوم البطاقة تصبح التكاليف الكلية لبطاقة التسوق الالكتروني تساوي 30 دولار وهذه التكاليف مرتفعة، علماً أنه في الدول الأوروبية يكون إصدار بطاقات التسوق الالكترونية مجاني من البنوك لعملائها، وتأخذ عملية تحويل الأموال إلى رصيد البطاقة مدة 48 ساعة حتى 71 ساعة كحد أقصى من تاريخ إيداع المبلغ في البنك، كل ذلك يعيق التجارة الالكترونية ويجعلها عملية غير فعالة وصعبة بالنسبة للأفراد (موقع الجامعة العربية الأمريكية، 2011).

4. ضعف الأمان والخصوصية في التجارة الالكترونية:

يعتبر الأمن والخصوصية من أهم الأشياء التي تقلق من يريد أن يتعامل مع التجارة الالكترونية والبيع والشراء عبر شبكة الانترنت، فإن سرقة البيانات الشخصية للأفراد والذي يلحق الضرر بهم على المستوى الشخصي والمالي، مثل سرقة بيانات بطاقات الائتمان، وهذا وارد في فلسطين، بسبب أن معظم مستخدمي الحاسوب والانترنت يستخدمون أنظمة تشغيل غير أصلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يزيد تعرضهم للسرقة والاختراق، فهم لا يحصلون على آخر التحديثات الأمنية من شركات التشغيل مثل: شركة ميكروسوفت، وأيضاً زرع برامج الاختراق والتجسس في البرامج المجانية من أجل سرقة البيانات الشخصية، واختراق حواسيب مستخدميها، ووفق تقرير الإحصاء المركزي الصادر بتاريخ 2011/11 للمسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يوضح أن 47% من مستخدمي الانترنت تعرضوا لدخول فيروسات أثناء تواجدهم علة=ى شبكة الانترنت، و9.3% تعرضوا للتخريب والعبث في محتوياتهم الشخصية، و7.3% تعرضوا لسرقة بياناتهم الشخصية، و1.1% تعرضوا لسرقة بيانات بطاقاتهم الائتمانية. وهذا من أهم المعيقات التي تواجه انتشار التجارة الالكترونية في فلسطين لخوف الأفراد التعامل معه (موقع الإحصاء الفلسطيني2011/12/1).

5. القيود الإسرائيلية التي تمنع الشركات الفلسطينية من استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة:

يعيش الشعب الفلسطيني حصار خانق وظالم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهذا الحصار الذي لا يقف عند حد الحصار السياسي، وإنما يمتد إلى حصار الشعب الفلسطيني في شتى المجلات، وخصوصاً الحصار الاقتصادي، والذي تعيشه فلسطين بالكامل، والحصار المفروض على قطاع غزة بشكل خاص منذ خمس سنوات وأكثر، فالاحتلال يضع العراقيل أمام أي تطور في قطاع الاتصالات، ومنع دخول محطات تقوية لشركة جوال في غزة، ويمنع استخدام الأقمار الصناعية للبث المباشر، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة التجارة الالكترونية في فلسطين وعدم انتشارها بالشكل الكافي علماً أن قطاع التكنولوجيا والاتصالات من الدعائم الرئيسية لقيام التجارة الالكترونية وتوسعها (أبو رحمة، 2009، ص 27)

6. حداثة خدمة الاتصال بالإنترنت في فلسطين:

دخلت خدمة الانترنت في فلسطين حديثاً، فتواجد الانترنت في فلسطين لا يزيد عن مدة 10 سنوات، وكانت خدماته في البداية تعتمد على المودم الموصول بالهاتف الثابت، وسرعته لا تلبي الغرض، ولكن مع تطور خدمات الانترنت، والانتقال إلى مرحلة النطاق العريض المسماة (ADSL) ومن ثم دخول الإنترنت مرحلة جديدة وهي نظام النفاذ الجزئي (BSA) أصبح الإنترنت أكثر جودة وسرعة، لكن بدايته كانت متأخرة ففي بعض الدول كانت خدمة الانترنت متوفرة من عشرات السنين، فهذا التأخر في وصول الخدمة لفلسطين أثر بشكل سلبي على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتشار التجارة الالكترونية، وأيضاً عدم وجود السرعات الكافية صعبت مهمة استخدامه في المعاملات التجارية (العودة وأحمد، 2008، ص 14)..

7. **عدم الوعي الكامل بمفهوم التجارة الالكترونية:**

يتم التعامل مع التجارة الالكترونية من قبل أفراد المجتمع بشكل غير منظم أو مدروس، والتعامل معها بدون وعي كامل أو علم بأصولها، في كثير من الأحيان مثل التعامل مع أسواق الأسهم أو العملات أو السلع الأخرى التي يتم المتاجرة بها عالمياً، وأيضاً كذلك كبار السن الذين يهابون التعامل مع الانترنت أو البريد الالكتروني، أو التجارة الالكترونية بشكل خاص، أو الأدوات التكنولوجية الحديثة (العودة وأحمد، 2008، ص 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع
المشروع الأمريكي الكندي المشترك

2.4.0 تمهيد:

أصبح من ضمن مهام المحاسب القانوني في كل من الولايات المتحدة وكندا، وبعض دول أوروبا الغربية إصدار ما يعرف بشهادة (Sys-Trust) بحيث تشير تلك الشهادة إلى التزام الشركات بتحقيق ضوابط أمن المعلومات، وبالتالي توفر مستوى أمن المعلومات المحدد في ضوء تلك المعايير، وتكون هذه صالحه لمدة زمنية معينة (عادة ثلاث سنوات) قابلة للتجديد بعد إجراء التقييم الفعلي مرة أخرى، وكانت الشركات قبل أن تسعى للحصول على شهادة موثوقية الموقع (Web-Trust) وهي شهادة تأكيد الثقة التي يمكن توفرها من قبل مدقق الحسابات، وهي تسعى لتأكيد الثقة في موقع الوحدة الاقتصادية على شبكة الانترنت، حيث بدأ إصدار هذه الشهادة (الختم) في الولايات المتحدة وكندا من العام 1997 من خلال عدة شركات متخصصة في مجال شبكة المعلومات الدولية (مشتهى وحمدان وشكر،2011، ص23).

2.4.1 خدمات توكيد الموثوقية:

خدمات توكيد الموثوقية هي "خدمات مهنة مستقلة، تهدف إلى التحقق من موثوقية المعلومات ومحتواها لأغراض اتخاذ القرارات" وهي تنقسم إلى:

1. موثوقية النظام (Sys-Trust)

ويشار إليها اختصاراً (Sys-Trust): هي أداة مهنية تستخدم من أجل إضفاء التوكيد لكل من (الإدارة، العملاء، الموردين، الملاك، الهيئات الحكومية والجهات لأخرى المعنية) بأن نظام المعلومات الالكتروني موثوق به، وهو يتكون من مجموعة من المبادئ و المعايير التي تحقق ذلك.

وأن هذا النوع من الخدمات يقوم العميل الراغب بالحصول عليها بالتعاقد مع إحدى شركات الاستشارات المالية التي تناط بها مسؤولية تزويد خدمات توكيدية تؤكد بها أن نظام العميل المحاسبي متماش مع كل مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية والمتعلقة بشكل مباشر بجميع عمليات النظام المحاسبي. وعندما يصبح نظام المعلومات المحاسبي للشركة متماشياً مع مبادىء ومعايير هذا النوع من الخدمات تقوم شركة الاستشارات بمنح العميل شهادة توكيدية بتكامل عمليات النظام وموثوقيتها. (Arens et, al, 2012, P. 734)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج أن موثوقية النظام (Sys-Trust) هي: عبارة عن شهادة توكيدية تمنح للعميل من قبل مكاتب الاستشارات المعتمدة حيث تشهد بتوكيدية وتكامل عمليات النظام وموثوقتها وأن نظام المعلومات الالكتروني متماشيا مع مبادئ ومعايير موثوقية النظام.

2. موثوقية الموقع (Web–Trust)

ويشار إليها اختصاراً (Web-Trust): وهي عبارة عن تصديق من أحد مكاتب المحاسبة والتدقيق على تأكيد الإدارة، ويؤكد بدوره للعملاء أن تطبيقات الأعمال في موقع الشركة الالكتروني هو آمن ويمكن التعامل معه، وقد تم إجراء اختبارات الرقابة الداخلية ذات الصلة، لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ والمعايير الخاصة بالتجارة الالكترونية، وهذه المبادئ يشار إليها "بمبادئ ومعايير الموثوقية في موقع الشركة على الانترنت.

وأن في هذا النوع من الخدمات يقوم العميل بالحصول عليها بالتعاقد مع إحدى شركات التدقيق التي تناط بها مسؤولية تزويد خدمات توكيددية تؤكد بها أن موقع العميل الالكتروني على شبكة الانترنت متماش مع كل من مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية والمتعلقة بشكل مباشر بجميع عمليات التجارة الالكترونية. وعندما يصبح موقع الشركة متماشياً مع مبادئ ومعايير هذا النوع من الخدمات تقوم شركة التدقيق بوضع ختمها الالكتروني على صفحة العميل الالكترونية، يشير هذا الختم إلى أن موقع العميل يتمتع بالخدمات التوكيدية الخاصة، مما يضفي الثقة ويشجع الجمهور على التعامل مع هذه الشركة عبر موقعها الالكتروني. (Arens et, al, 2014, P. 734)

بناءً على التعريفات السابقة يمكن للباحث استنتاج إن موثوقية الموقع (Web-Trust) هي: عبارة عم ختم الالكتروني يتم وضعه على موقع الشركة الإلكتروني يبين للمتعاملين مع الشركة أنه تم تدقيق هذه الشركة من قبل إحدى مدققي معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي وأن موقع الشركة متماشياً مع مبادئ ومعايير الخاصة بالتجارة الالكترونية مما يزيد الثقة في الشركة وبالتالي جذب الزبائن لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.4.2 المشروع الأمريكي الكندي المشترك:

أقدم المشروع الأمريكي الكندي المشترك بوضع خمسة مبادئ ينبغي على موقع الشركة الالكتروني تطبيقها والالتزام بها، لكي يكون صادقاً ويمكن الاعتماد عليه وزيادة الثقة فيه، كما وقامت بوضع أربعة معايير أساسية وإجراءات فرعية للمساعدة في تطبيق المعايير حيث تقوم هذه المعايير في التأكد من تطبيق المبادئ المقترحة والتماشي معها، وتحديد الفجوة في حال عدم تطبيق موقع الشركة الالكتروني للمبادئ وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيس من تقديم خدمات الموثوقية ألا وهو التحقق والتأكد من مصداقيتها وموثوقيتها.

يرى الباحث أن غياب التوثيق المستندي أدى إلى ظهور آلية يناط بها تدقيق تعاملات التجارة الالكترونية وبعد الاطلاع على هذه الآلية الممثلة بالمشروع الأمريكي الكندي المشترك (Web Trust) الذي تم افتراضه في عام2001 توصلت أن المشروع وبشكل أساسي يعطي توجيهات مباشرة عبر سياسات ومعايير محاسبية تقنية قد تعد بديلاً للتوثيق المستندي، ونظراً لأهمية هذا الأمر وعلاقته المباشرة بالبحث فقد تم الاستناد على ملخص ذلك المشروع كما يلي:

مسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي، حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق التي تساهم في توفير الثقة لكل من النظام وموقع التصفح عبر الانترنت/الإصدار الأخير (القشي، 2003، ص109-114)

- **مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية Trust Services Principles and Criteria**

لقد تم استعراض تعاريف كل من المبادئ والإجراءات المقترحة بالمشروع بشكل مختصر كالتالي: (Exposure Draft, AICPA/CICA,2002,Page5)

أولاً: المبادئ Principles

فيما يلي المبادئ التي طورها مجلس التطوير المشترك للمعهدين:

1. **مبدأ الحماية (Security):** وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.
2. **مبدأ جاهزية النظام(Availability):** وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity)**: وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.
4. **مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy)**: وينص على الاستخدام أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الالكترونية من خلال شبكة الانترنت، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.
5. **مبدأ السرية (Confidentiality)**: وينص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

ثانياً: المعايير Criteria

وفيما يلي المعايير المرتبطة بكل من المبادئ أعلاه:

أ. **معيار السياسات (Policies)**: وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.

ب. **معيار شبكات الربط (Communications)**: وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.

ت. **معيار الإجراءات (Procedures)**: وينص على أنه يجب على الشركة إتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدفها المعلنة.

ث. **معيار المراقبة (Monitoring)**: وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر، وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

ويشير المشروع إلى أن كلاً من المعايير الرئيسة التي سبق ذكرها تحتوي على إجراءات فرعية، وذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة وبالشكل التالي: (القشي، 2003، ص104):

أ. **معيار السياسات (Policies)** والذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية هي:
- وضع السياسات والمصادقة عليها.
- ملائمة السياسات للقوانين المعمول بها.
- تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **معيار شبكات الربط (Communications)** الذي يجب أن يرافقه خمسة إجراءات فرعية هي:

- الإفصاح عن الشبكات.
- الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها.
- تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات.
- توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه.
- توضيح التغيرات التي يمكن أن تحدث لشبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

ج. **معيار الإجراءات (Procedures)** والذي يجب أن يرافقه سبعة إجراءات حماية فرعية وهي:

- وضع إجراءات منطقية وملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة.
- وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام.
- وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج المحوسبة غير المصرح لها بدخول النظام.
- وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها.
- تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير.
- وضع أسس تصحيح سير العمليات التي لم تكتمل.

د. **معيار المراقبة (Monitoring)** الذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية هي:

- تقيم أداء آلية المراقبة.
- تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت.
- مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها.

2.4.3 الإيجابيات والسلبيات للمشروع الأمريكي الكندي المشترك:

يحتوي المشروع الأمريكي الكندي المشترك بشكل عام على عدد من الايجابيات والسلبيات يمكن تلخيصها بالتالي(القشي، 2003)":

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الايجابيات:

1. وفر المشروع وسيلة ثقة مقبولة عموماً من المستهلكين والشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية، والسبب يعود إلى أن هذه الخدمة الجديدة مزودة من قبل أعرق المعاهد المحاسبية الموثوق بها بالعالم.
2. وفر المشروع سياسات وإجراءات نظرية يمكن أن تساعد المختصين والمحاسبين باستنباط سياسات وإجراءات عملية استناداً إليها.
3. يعد المشروع من المحاولات الفريدة والجريئة في مجال التجارة الالكترونية، والذي قد يمهد الطريق أمام مجالس معايير المحاسبة ويمكنها من استنباط معايير خاصة تعالج عمليات هذا النوع من التجارة غير التقليدية. وفر المشروع للشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية وسيلة دعائية جديدة توحي للمتعامل معها بأن إجراءات الحماية الخاصة بنظامها مثالية من منطلق أنه يتم تدقيق نظامها من قبل أفضل مدققين بالعالم.
4. يعتقد القشي بأن هذا المشروع جعل الكثيرين يتساءلون حول دور وفاعلية النظرية المحاسبية بمعالجة مشاكل التجارة الالكترونية، وبالتالي قد يتمكن المختصون من تطوير النظرية المحاسبية بشكل يتماشى مع التغيرات التي أحدثتها هذه التقنية الجديدة.

ثانياً: السلبيات:

1. المشروع وبشكله العام يوحي بأنه مشروع تجاري يهدف إلى الحصول على عملاء ليس إلا، وهذا استنتاج نابع من النقاط التالية:

- لا توجد أي معايير مقارنة بين النظام المطبق وما يجب أن يكون عليه، ويعني الباحث هنا أن عملية تدقيق الحسابات مثلاً والتي تتم وفقاً لمعايير تدقيق دولية تستند على فحص حسابات المنشأة ومدى التزامها بناءً عليها، ولكن وفي هذا المشروع توجد مبادئ تدقيق لنظام التجارة الالكتروني دون وجود مبادئ ارتكاز يتم الاعتماد عليها.

2. رغم دراية معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بمشكلة الاعتراف بالإيراد المتولد عبر التجارة الالكترونية إلا أنه لم يذكر ولا بأي شكل من الأشكال مساهمة مشروعه بحل تلك المشكلة.
3. لم يراع المشروع حجم الشركات المستخدمة للتجارة الالكترونية، وحسب رأي القشي فالمشروع يصلح لاستخدامات الشركات الضخمة فقط حيث أن تكلفة التقيد بجميع البنود المنصوص عليها فيه كبيرة جداً.
4. لم يذكر المشروع تأهيله لمنتسبي كل من معهد المحاسبين الأمريكي والكندي بجميع الأمور التقنية الخاصة بموضوع التجارة الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 المقدمة:

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محورًا رئيسًا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف (الحمداني، 100:2006) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** تم معالجة الإطار النظري للدراسة بالاعتماد إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.3 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من المدقين الخارجين في شركات تدقيق الحسابات في قطاع غزة بعد أن تم الحصول على قائمة تفصيلية بهم من نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية والذين بلغ عددهم (80) مدقق خارجي معتمد من قبل النقابة.

حيث قام الباحث باستخدام أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع 80 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 72 استبانة بنسبة 90%.

3.4 أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول "**مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة**".

تتكون إستبانة الدارسة من أربع أقسام رئيسة:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية عن المستجيبين (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة، الشهادات الفلسطينية التي حصل عليها المستجيب، يتم الاهتمام بالتجارة الإلكترونية من خلال).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية**، ويتكون من 20 فقرة، موزع على 5 مجالات:

المجال الأول: مبدأ الحماية (Security)، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثاني: مبدأ جاهزية النظام (Availability)، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الثالث: مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity)، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الرابع: مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy)، ويتكون من (4) فقرات.

المجال الخامس: مبدأ السرية (Confidentiality)، ويتكون من (4) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن **معايير تدقيق التجارة الإلكترونية**، ويتكون من 20 فقرة، موزع على 4 مجالات:

المجال الأول: معيار السياسات (Policies)، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: معيار شبكات الربط (Communications)، ويتكون من (5) فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثالث: معيار الإجراءات (Procedures)، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الرابع: معيار المراقبة (Monitoring)، ويتكون من (5) فقرات.

القسم الرابع: وهو عبارة عن **المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك**، ويتكون من (10) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (3.1):

جدول (3.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	قدرة متدنية جدًا	قدرة متدنية	قدرة متوسطة	قدرة عالية	قدرة عالية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

3.5 صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 179:2001). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1- صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010: 107) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) متخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – أنظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الاتساق الداخلي لمجالات "مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية"**

يوضح جدول (3.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الحماية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الحماية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة لحماية نظامها المالي.	.604	*0.000
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لحماية النظام.	.788	*0.000
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لحماية النظام.	.842	*0.000
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات الحماية اللازمة في هذا الخصوص.	.820	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة بجاهزية نظامها المالي.	.771	*0.000
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل.	.648	*0.000
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد جاهزية نظامها المالي.	.769	*0.000
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات جاهزية النظام للاستخدام.	.753	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مبدأ تكامل المعالجة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ تكامل المعالجة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة بالتأكيد على تكامل عمليات نظامها المالي.	.841	*0.000
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات.	.808	*0.000
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد أن عمليات النظام متكاملة ومترابطة.	.790	*0.000
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكيد على تكامل عمليات النظام.	.740	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل مع نظامها المالي على الشبكة الالكترونية.	.712	*0.000
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	.770	*0.000
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	.750	*0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	.772	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (3.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ السرية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مبدأ السرية" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	.729	*0.000
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين حماية سرية البيانات	.864	*0.000
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد حماية سرية	.771	*0.000
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين حماية سرية البيانات.	.814	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **الاتساق الداخلي لمجالات "معايير تدقيق التجارة الإلكترونية "**

يوضح جدول (3.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار السياسات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار السياسات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين حماية نظامها المالي.	.719	*0.000
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل.	.757	*0.000
.3	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لجعل نظامها متكامل بعملياته.**	.789	*0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام على الشبكة الالكترونية.	.831	*0.000
.5	تطبق الشركة سياسات خاصة بتأمين سرية بياناتها المالية.	.803	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (3.8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار شبكات الربط" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار شبكات الربط" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين حماية شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	.768	*0.000
.2	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لجعل نظامها المالي جاهزاً للعمل عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	.853	*0.000
.3	إجراءات الشركة الخاصة بجعل نظامها المالي متكامل العمليات عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	.776	*0.000
.4	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	.813	*0.000
.5	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	.751	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (3.9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار الإجراءات" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار الإجراءات" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة عمليات حماية نظامها المالي.**	.770	*0.000
.2	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة جعل نظامها المالي جاهزاً للعمل.**	.760	*0.000
.3	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تكامل عمليات نظامها المالي.**	.808	*0.000
.4	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين خصوصية نظامها المالي.**	.740	*0.000
.5	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين سرية بياناتها المالية**	.714	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (3.10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار المراقبة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "معيار المراقبة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة حماية النظام وفاعليتها.	.674	*0.000
.2	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية جاهزية النظام وفاعليتها.	.661	*0.000
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تكامل عمليات النظام وفاعليتها.	.759	*0.000
.4	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين خصوصية النظام وفاعليتها.	.688	*0.000
.5	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين سرية البيانات المالية وفاعليتها.	.793	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الاتساق الداخلي لمجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك"**

يوضح جدول (3.11) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (3.11): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	غياب التوثيق المستندي الالكتروني في عمليات التجارة الالكترونية.	.618	*0.000
.2	صعوبة إتمام عمليات التجارة الالكترونية.	.608	*0.000
.3	عدم وجود الخبرة الكافية في مجال التجارة الالكترونية.	.573	*0.000
.4	حداثة استخدام التجارة الالكترونية في قطاع غزة.	.622	*0.000
.5	ارتفاع مستوى مخاطر التدقيق لهذا النوع من التدقيق.	.667	*0.000
.6	صعوبة الموائمة بين سياسات الشركة وآليات التطبيق والمراقبة لتلك السياسات.	.714	*0.000
.7	عدم الحصول على أتعاب التدقيق الملائمة بشكل عام.	.686	*0.000
.8	ارتفاع تكاليف انجاز عملية تدقيق التجارة الالكترونية.	.659	*0.000
.9	التطور التكنولوجي المتسارع.	.633	*0.000
.10	قلة وجود الدورات والندوات وبرامج التوعية المتخصصة في مجال تدقيق أعمال التجارة الالكترونية.	.630	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيًا: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (3.12) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (3.12): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مبدأ الحماية.	.836	*0.000
مبدأ جاهزية النظام.	.869	*0.000
مبدأ تكامل المعالجة.	.884	*0.000
مبدأ الخصوصية على الشبكة.	.824	*0.000
مبدأ السرية.	.811	*0.000
مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية.	**.929**	***0.000**
معيار السياسات.	.855	*0.000
معيار شبكات الربط.	.892	*0.000
معيار الإجراءات.	.875	*0.000
معيار المراقبة.	.855	*0.000
معايير تدقيق التجارة الإلكترونية.	**.926**	***0.000**
المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.	**.531**	***0.000**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3.6 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضًا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي، 2010: 97).

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.14).

جدول (3.13): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية.	20	0.924	0.961
معايير تدقيق التجارة الإلكترونية.	20	0.928	0.963
المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.	10	0.839	0.916
جميع المجالات معًا	**50**	**0.949**	**0.974**

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يوضح جدول (3.13) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.839،0.928) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.949). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.916،0.963) بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.974) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال احصائيًا.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.14).

جدول (3.14): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية.	1.171	0.129
معايير تدقيق التجارة الإلكترونية.	1.252	0.087
المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.	0.884	0.415
جميع مجالات الاستبانة معًا	**0.855**	**0.457**

يوضح جدول (3.14) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.

3- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

4- اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

4.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الديموغرافية للمستجيبين التي اشتملت على (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة، الشهادات الفلسطينية التي حصل عليها المستجيب، يتم الاهتمام بالتجارة الإلكترونية من خلال)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	58	80.6
ماجستير	13	18.1
دكتوراه	1	1.4
المجموع	**72**	**100.0**

يوضح جدول (4.1) أن ما نسبته 80.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 18.1% مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما 1.4% مؤهلهم العلمي دكتوراه.

وهذا يزيد الثقة في المعلومات التي تم جمعها، بالإضافة إلى فهم لاستبانه بشكل مميز والإجابة عليها بشكل موضوعي من قبل المبحوثين، ويرجع سبب أن غالبية أفراد العينة من حملة الدرجة الجامعية الأولى "البكالوريوس" إلى أن ممارسة مهنة التدقيق لا تتطلب شهادات أكاديمية عليا، كما أن قانون مزاولة مهنة التدقيق الفلسطيني رقم (9) لعام 2004 م يسمح بمزاولة المهنة لحملة درجة البكالوريوس بشروط معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص**

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	69	95.8
علوم مالية ومصرفية	2	2.8
إدارة أعمال	1	1.4
المجموع	**72**	**100.0**

يوضح جدول (4.2) أن ما نسبته 95.8% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، 2.8% تخصصهم علوم مالية ومصرفية، بينما 1.4% تخصصهم إدارة.

ويرجع السبب في ذلك إلى قدرة خريجي قسم المحاسبة على فهم وتطبيق عملية التدقيق بكفاءة وفعالية أكثر من خريجي الأقسام الأخرى باعتبار أن تدقيق الحسابات أحد فروع علم المحاسبة، وهذا يعكس اهتمام مكاتب تدقيق الحسابات بتوظيف المحاسبين أكثر من غيرهم، أما بخصوص وجود تخصص إدارة الأعمال فيرجع السبب إلى قرب تخصص إدارة الأعمال من المحاسبة حيث يدرس طلبة إدارة الأعمال مساقات محاسبية متعددة وأن مكاتب التدقيق بحاجة إلى هذه التخصصات بحكم وجود أعمال أخرى غير تدقيق الحسابات.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية**

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة المئوية %
مدقق خارجي	45	62.5
مساعد مدقق	18	25.0
مستشار مالي	1	1.4
مدير مالي	2	2.8
أخرى	6	8.3
المجموع	**72**	**100.0**

يوضح جدول (4.3) أن ما نسبته 62.5% من عينة الدراسة وظيفتهم الحالية مدقق خارجي، 25.0% وظيفتهم الحالية مدقق داخلي، 1.4% وظيفتهم الحالية مستشار مالي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.8% وظيفتهم الحالية مدير مالي، بينما 8.3% وظيفتهم الحالية غير ذلك (رئيس قسم، متدرب، محاسب، مساعد مدقق، مشرف إداري).

يلاحظ من خلال النتائج تنوع المسميات الوظيفية للعاملين في مكاتب التدقيق وهو يعكس كبر حجم الشركات وزيادة الموظفين، بالإضافة إلى أن ما نسبته (62.5%) من أفراد العينة مسماهم الوظيفي مدقق خارجي ويعزى ذلك إلى أن أعمال التدقيق تتطلب التواصل مع العملاء وزيارتهم بأماكن عملهم (عمل ميداني)

- **توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 6 سنوات	13	18.1
من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	30	41.7
10 سنوات فأكثر	29	40.3
المجموع	**72**	**100.0**

يوضح جدول (4.4) أن ما نسبته 18.1% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 6 سنوات، 41.7% تتراوح سنوات خبرتهم من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، بينما 40.3% سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر. يلاحظ من خلال النتائج أن شركات التدقيق تركز في التوظيف على فئة الشباب ويرجع السبب في ذلك إلى أن مهنة التدقيق بحاجة إلى جهد كبير وهمة عالية، وأن ما نسبته (40.3%) من أفراد العينة لديهم خبرة (10) سنوات فأكثر وهي خبرة جيدة والذي يعني أن شركات التدقيق تحافظ على أصحاب الخبرات الطويلة للاستفادة من خبرتهم الكبيرة في مجال التدقيق وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية مكتب التدقيق والتأثير الايجابي على سمعة المكتب وبالتالي القدرة على المنافسة في السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات التي حصل عليها المستجيب**

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات التي حصل عليها المستجيب

الشهادات التي حصل عليها المستجيب	العدد	النسبة المئوية %
CPA	21	29.2
CMA	1	1.4
ACPA	17	23.6
PCPA	3	4.2
لا يوجد	30	41.7
المجموع	**72**	**100.0**

يوضح جدول (4.5) أن ما نسبته 29.2% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة CPA، 1.4% حصلوا على شهادة CMA، 23.6% حصلوا على شهادة ACPA، 4.2% حصلوا على شهادة PCPA، بينما 41.7% لم يحصلوا على شهادة.

يلاحظ من خلال النتائج إلى أن ما نسبته (27.8%)(4.2+23.6) من أفراد العينة من حملة شهادة محاسب قانوني عربي ومن حملة شهادة محاسب قانوني فلسطيني ويرجع السبب في ذلك إلى سهولة الحصول على الشهادتين وانخفاض تكلفة الحصول عليها نسبياً، أما بخصوص وجود ما نسبته (41.7%) من أفراد العينة لا يحملون شهادات مهنية فيرجع السبب إلى أنه ليس بالضرورة أن يحمل جميع العاملين في مكاتب التدقيق الشهادات المهنية، ولم يشترط القانون ذلك.

- **توزيع عينة الدراسة حسب الاهتمام بالتجارة الإلكترونية**

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب الاهتمام بالتجارة الإلكترونية

الاهتمام بالتجارة الإلكترونية	العدد	النسبة المئوية %
دورات	38	59.4
مؤتمرات	5	7.8
ورشات عمل	18	28.1
أخرى	10	15.6

يوضح جدول (4.6) أن ما نسبته 59.4% من عينة الدراسة يهتمون بالتجارة الإلكترونية من خلال دورات، 7.8% يهتمون بالتجارة الإلكترونية من خلال مؤتمرات، 28.1%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهتمون بالتجارة الإلكترونية من خلال ورشات عمل، بينما 28.1% يهتمون بالتجارة الإلكترونية من خلال طرق أخرى.

يلاحظ من خلال النتائج السابقة اهتمام مكاتب التدقيق والمدققين بالدورات التدريبية وورشات العمل لأهمية دورها في تنمية المهارات والقدرات وزيادة الخبرة العلمية والعملية، ومن جهة أخرى تمكين المدققين من مواكبة التطورات الخاصة بعلم تدقيق الحسابات من القوانين المنظمة للمهنة والمعايير الدولية للتدقيق.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فان متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: لا يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة، والسرية).

- **تحليل فقرات مجال "مبدأ الحماية"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الحماية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة لحماية نظامها المالي.	4.07	0.78	81.39	11.71	*0.000	2
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لحماية النظام.	3.99	0.76	79.72	11.01	*0.000	3
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لحماية النظام.	4.08	0.80	81.67	11.48	*0.000	1
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات الحماية اللازمة في هذا الخصوص.	3.99	0.86	79.72	9.69	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	**4.03**	**0.61**	**80.63**	**14.29**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لحماية النظام" يساوي 4.08 (الدرجة الكلية من5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.67%، قيمة الاختبار 11.48 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات الحماية اللازمة في هذا الخصوص" يساوي 3.99 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.72%، قيمة الاختبار 9.69، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.03، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.63%، قيمة الاختبار 14.29، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.61 لذلك يعتبر مجال "مبدأ الحماية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبدأ الحماية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام مكاتب التدقيق بتحسين جودة خدماتها التي تقدمها للعملاء من أجل القدرة على المنافسة بتقديم خدمات ذات جودة عالية، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (العبيد، 2012)، التي اهتمت بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية، و(العقيلي، 2015) التي تناولت أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، و(هاني، 2014) التي درست مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

- **تحليل فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.8).

جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ جاهزية النظام"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة بجاهزية نظامها المالي.	4.06	0.69	81.11	12.99	*0.000	1
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل.	4.00	0.65	80.00	13.05	*0.000	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد جاهزية نظامها المالي.	3.97	0.73	79.44	11.28	*0.000	3
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات جاهزية النظام للاستخدام.	3.89	0.74	77.78	10.16	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	**3.98**	**0.52**	**79.58**	**16.02**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تطبق الشركة سياسات خاصة بجاهزية نظامها المالي" يساوي 4.06 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.11%، قيمة الاختبار 12.99 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات جاهزية النظام للاستخدام" يساوي 3.89 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.78%، قيمة الاختبار 10.16، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.98، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 79.58%، قيمة الاختبار 16.02، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري 0.52 لذلك يعتبر مجال "مبدأ جاهزية النظام" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبدأ جاهزية النظام المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام مكاتب التدقيق والمدققين بمواكبة التطورات على صعيد المهنة من خلال متابعة آخر ما يصدر من مبادئ ومعايير وملحقاتها في مجال التدقيق بخصوص التجارة الالكترونية، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة (أبوعطيوي، 2012) التي تعرفت على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة، و(مطاحن، 2009) التي تناولت مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

تحليل فقرات مجال "مبدأ تكامل المعالجة"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (4.9).

جدول (4.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ تكامل المعالجة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة بالتأكيد على تكامل عمليات نظامها المالي.	4.04	0.78	80.83	11.37	*0.000	2
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات.	3.86	0.84	77.22	8.65	*0.000	4
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد أن عمليات النظام متكاملة ومترابطة.	4.03	0.73	80.56	11.93	*0.000	3
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكيد على تكامل عمليات النظام.	4.07	0.68	81.39	13.38	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	**4.00**	**0.60**	**80.00**	**14.06**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (4.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكيد على تكامل عمليات النظام" يساوي 4.07 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.39%، قيمة الاختبار 13.38 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات" يساوي 3.86 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.22%، قيمة الاختبار 8.65، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.00، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.00%، قيمة الاختبار 14.06، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.60 لذلك يعتبر مجال "مبدأ تكامل المعالجة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبدأ تكامل المعالجة المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى فهم مكاتب التدقيق لأهمية تطوير جودة خدماتها التي تقدمها للعملاء ومسايرة آخر تطورات التجارة الالكترونية وذلك لتسهيل عملية تدقيق الشركات المتعاملة بها، نظراً لأن المستقبل سيكون لها، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (العقيلي، 2015) التي تناولت أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، و(Moothy, et, al, 2011)التي كانت بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات على التدقيق الداخلي، (الهنيني، 2011) التي درست دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.10).

جدول (4.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل مع نظامها المالي على الشبكة الالكترونية.	4.17	0.77	83.33	12.87	*0.000	1
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.99	0.72	79.72	11.59	*0.000	2
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.96	0.76	79.17	10.72	*0.000	4
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية.	3.99	0.76	79.72	11.01	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	**4.02**	**0.56**	**80.49**	**15.39**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل مع نظامها المالي على الشبكة الالكترونية" يساوي 4.17 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.33%، قيمة الاختبار 12.87 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية" يساوي 3.96 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.17%، قيمة الاختبار 10.72، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.02، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.49%، قيمة الاختبار 15.39، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.56 لذلك يعتبر مجال "مبدأ الخصوصية على الشبكة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبدأ الخصوصية على الشبكة المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى حاجة المدققين لاستخدام أحدث الوسائل والطرق التكنولوجية لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية وفحص سياسات الشركة لتأمين خصوصية التعامل مع نظامها المالي على الشبكة الالكترونية، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (العبيد، 2012)، التي اهتمت بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية، (أبوعطيوي، 2012) التي تعرفت على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة، و (مطاحن، 2009) التي تناولت مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية.

تحليل فقرات مجال "مبدأ السرية"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.11):المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "مبدأ السرية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية.	4.23	0.68	84.51	15.18	*0.000	1
.2	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين حماية سرية البيانات المالية.	4.07	0.72	81.39	12.63	*0.000	4
.3	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد حماية سرية البيانات المالية.**	4.18	0.66	83.61	15.25	*0.000	2
.4	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين حماية سرية البيانات.	4.10	0.75	81.94	12.35	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	**4.14**	**0.56**	**82.80**	**17.24**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (26) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية" يساوي 4.23 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.51%، قيمة الاختبار 15.18 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين حماية سرية البيانات المالية" يساوي 4.07 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.39%، قيمة الاختبار 12.63، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.14، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 82.80%، قيمة الاختبار 17.24، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.56 لذلك يعتبر مجال "مبدأ السرية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبدأ السرية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى فهم المدققين لأهمية استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في عملية التدقيق وتوفير الوقت والجهد وعرض المعلومات بشكل أفضل والارتقاء بجودة خدمات التدقيق في فلسطين، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (العبيد، 2012)، التي اهتمت بقدرة أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية، و(العقيلي، 2015) التي تناولت أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، و(هاني، 2014) التي دارسة مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

تحليل جميع فقرات مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.12).

جدول (4.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
مبدأ الحماية.	4.03	0.61	80.63	14.29	*0.000	2
مبدأ جاهزية النظام.	3.98	0.52	79.58	16.02	*0.000	5
مبدأ تكامل المعالجة.	4.00	0.60	80.00	14.06	*0.000	4
مبدأ الخصوصية على الشبكة.	4.02	0.56	80.49	15.39	*0.000	3
مبدأ السرية.	4.14	0.56	82.80	17.24	*0.000	1
مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية	**4.03**	**0.48**	**80.70**	**18.15**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (4.12) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية يساوي 4.03 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي80.70%، قيمة الاختبار18.15 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.48 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات مبادئ تدقيق التجارة الإلكترونية بشكل عام.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمبادئ تدقيق التجارة الالكترونية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه المبادئ تعتبر منظومة متكاملة يكمل بعضها البعض أي أنه لا يمكن تطبيق مبدأ على حساب مبدأ آخر نظراً لأهميتهم على حد سواء.

نتيجة الفرضية الأولى:

يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، توفر النظام، تكامل المعالجة، الخصوصية على الشبكة، والسرية).

الفرضية الثانية: لا يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات، المراقبة).

تحليل فقرات مجال "معيار السياسات"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار السياسات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين حماية نظامها المالي.	4.13	0.70	82.57	13.48	*0.000	1
2.	تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل.	3.90	0.75	78.06	10.17	*0.000	5
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لجعل نظامها متكامل بعملياته.	3.92	0.80	78.33	9.72	*0.000	4
4.	تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام على الشبكة الالكترونية.	3.96	0.66	79.17	12.33	*0.000	3
5.	تطبق الشركة سياسات خاصة بتأمين سرية بياناتها المالية.	4.11	0.74	82.22	12.70	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	**4.00**	**0.58**	**79.99**	**14.73**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (4.13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين حماية نظامها المالي" يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.57%، قيمة الاختبار 13.48 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل" يساوي 3.90 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.06%، قيمة الاختبار 10.17، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.00، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 79.99%، قيمة الاختبار 14.73، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.58 لذلك يعتبر مجال "معيار السياسات" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمعيار السياسات المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى اهتمام مكاتب التدقيق بتحسين جودة خدماتها التي تقدمها للعملاء من أجل القدرة على المنافسة في السوق. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة (العقيلي، 2015) التي تناولت أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، و(هاني، 2014) التي دارسة مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.
- **تحليل فقرات مجال "معيار شبكات الربط"**

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.14).

جدول (4.14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار شبكات الربط"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين حماية شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	3.97	0.82	79.44	10.04	*0.000	2
.2	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لجعل نظامها المالي جاهزاً للعمل	3.86	0.76	77.22	9.66	*0.000	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.						
.3	إجراءات الشركة الخاصة بجعل نظامها المالي متكامل العمليات عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	3.85	0.69	76.94	10.49	*0.000	4
.4	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	3.82	0.78	76.39	8.97	*0.000	5
.5	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية.	4.13	0.80	82.50	11.88	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	**3.93**	**0.61**	**78.50**	**12.90**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.14) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية" يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.50%، قيمة الاختبار 11.88 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية" يساوي 3.82 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.39%، قيمة الاختبار 8.97، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.93، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.50%، قيمة الاختبار 12.90، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي0.61 لذلك يعتبر مجال"معيار شبكات الربط" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمعيار شبكات الربط المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى حاجة المدققين لاستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية وفحص شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (أبوعطيوي، 2012) التي تعرفت على أثر مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنشآت الخاضعة للتدقيق على جودة عمل المدقق الخارجي في قطاع غزة، و(مطاحن، 2009) التي تناولت مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية .

تحليل فقرات مجال "معيار الإجراءات"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3. النتائج موضحة في جدول (4.15).

جدول (4.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار الإجراءات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة عمليات حماية نظامها المالي.**	3.92	0.69	78.33	11.32	*0.000	3
.2	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة جعل نظامها المالي جاهزاً للعمل.**	3.76	0.81	75.28	7.97	*0.000	5
.3	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات	3.89	0.88	77.78	8.56	*0.000	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	خاصة بدورة تكامل عمليات نظامها المالي.						
4.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين خصوصية نظامها المالي.	4.01	0.68	80.28	12.62	*0.000	2
5.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين سرية بياناتها المالية.	4.01	0.82	80.28	10.43	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	**3.92**	**0.59**	**78.39**	**13.25**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين سرية بياناتها المالية" يساوي 4.01 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.28%، قيمة الاختبار 10.43 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة جعل نظامها المالي جاهزاً للعمل " يساوي 3.76 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 75.28%، قيمة الاختبار 7.97، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.92، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 78.39%، قيمة الاختبار 13.25، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي 0.59 لذلك يعتبر مجال "معيار الإجراءات" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمعيار الإجراءات المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك اهتمام مكاتب التدقيق والمدققين بمواكبة آخر التطورات على صعيد المهنة من خلال استخدام احدث وسائل التكنولوجية في مجال التدقيق. واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (هاني، 2014م) التي درست مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، (القشي، 2003م) التي تعرفت على المشاكل التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية.

تحليل فقرات مجال "معيار المراقبة"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.16).

جدول (4.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "معيار المراقبة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
1.	**تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة حماية النظام وفاعليتها.**	4.22	0.65	84.44	15.84	*0.000	1
2.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية جاهزية النظام وفاعليتها.	3.96	0.62	79.17	13.22	*0.000	4
3.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تكامل عمليات النظام وفاعليتها.	3.92	0.71	78.33	11.00	*0.000	5
4.	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين خصوصية النظام وفاعليتها.	3.99	0.57	79.72	14.71	*0.000	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.5	تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين سرية البيانات المالية وفاعليتها.	4.14	0.72	82.78	13.46	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	**4.04**	**0.47**	**80.89**	**18.90**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة حماية النظام وفاعليتها" يساوي 4.22 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 84.44%، قيمة الاختبار 15.84 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تكامل عمليات النظام وفاعليتها" يساوي 3.92 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.33%، قيمة الاختبار 11.00، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 4.04، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.89%، قيمة الاختبار 18.90، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي 0.47 لذلك يعتبر مجال "معيار المراقبة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمعيار المراقبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك اهتمام فهم مكاتب التدقيق لأهمية تطوير جودة خدماتها التي تقدمها للعملاء، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدارسات السابقة كدراسة (العقيلي، 2015م) التي تناولت أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية، (Pathak, 2006) التي هدفت إلى معرفة أثر بعض عوامل التدقيق الالكتروني على تحديد نجاعة عملية تدقيق التجارة الالكترونية

تحليل جميع فقرات معايير تدقيق التجارة الإلكترونية

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.17).

جدول (4.17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات معايير تدقيق التجارة الإلكترونية

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
معيار السياسات.	4.00	0.58	79.99	14.73	*0.000	2
معيار شبكات الربط.	3.93	0.61	78.50	12.90	*0.000	3
معيار الإجراءات.	3.92	0.59	78.39	13.25	*0.000	4
معيار المراقبة.	4.04	0.47	80.89	18.90	*0.000	1
معايير تدقيق التجارة الإلكترونية	**3.97**	**0.49**	**79.45**	**16.93**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (4.17) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات معايير تدقيق التجارة الإلكترونية يساوي3.97 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.45%، قيمة الاختبار16.93 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات معايير تدقيق التجارة الإلكترونية بشكل عام.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لقدرة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً لمعايير تدقيق التجارة الالكترونية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويعزو الباحث ذلك إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هذه المعايير تعتبر منظومة متكاملة يكمل بعضها البعض أي أنه لا يمكن تطبيق معيار على حساب معيار آخر نظراً لأهميتهم على حد سواء.

نتيجة الفرضية الثانية:

يمتلك مدققي الحسابات الخارجيين القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، شبكات الربط، الإجراءات، المراقبة).

الفرضية الثالثة: توجد معوقات أمام مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.18).

جدول (4.18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	غياب التوثيق المستندي الالكتروني في عمليات التجارة الالكترونية.	3.58	0.99	71.67	5.00	*0.000	9
.2	صعوبة إتمام عمليات التجارة الالكترونية.	3.51	0.97	70.14	4.41	*0.000	10
.3	عدم وجود الخبرة الكافية في مجال التجارة الالكترونية.	3.71	0.90	74.17	6.72	*0.000	7
.4	حداثة استخدام التجارة الالكترونية في قطاع غزة.	3.77	0.78	75.49	8.39	*0.000	5
.5	ارتفاع مستوى مخاطر التدقيق لهذا النوع من التدقيق.	3.81	0.80	76.11	8.56	*0.000	4
.6	صعوبة الموائمة بين سياسات الشركة وآليات التطبيق والمراقبة لتلك السياسات.	3.62	0.85	72.39	6.13	*0.000	8
.7	عدم الحصول على أتعاب التدقيق	3.72	0.97	74.44	6.33	*0.000	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
	الملائمة بشكل عام.						
.8	ارتفاع تكاليف انجاز عملية تدقيق التجارة الالكترونية.	3.92	0.76	78.33	10.17	*0.000	2
.9	التطور التكنولوجي المتسارع.	4.01	0.82	80.28	10.43	*0.000	1
.10	قلة وجود الدورات والندوات وبرامج التوعية المتخصصة في مجال تدقيق أعمال التجارة الالكترونية.	3.85	0.96	76.94	7.49	*0.000	3
	جميع فقرات المجال معاً	**3.75**	**0.56**	**75.03**	**11.35**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$

يوضح جدول (33) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "التطور التكنولوجي المتسارع" يساوي 4.01 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 80.28%، قيمة الاختبار 10.43 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "صعوبة إتمام عمليات التجارة الالكترونية" يساوي 3.51 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.14%، قيمة الاختبار 4.41، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 3.75، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.03%، قيمة الاختبار 11.35، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 والانحراف المعياري يساوي 0.56 لذلك يعتبر مجال "المعوقات التي تحول دون قدرة المدققين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

- وبعزو الباحث ذلك إلى عدم تأهيل المدققين تكنولوجياً من قبل النقابات المهنية، وعدم مواكبة المناهج في الجامعات المحلية للتطورات التكنولوجية لضعف الإمكانيات.

نتيجة الفرضية الثالثة:

توجد معوقات أمام مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقًا للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 النتائج:

بعد أن قام الباحث بتحليل فرضيات الدراسة فقد توصل إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. تمتلك عينة الدراسة القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة كبيرة واحتل مبدأ السرية أعلى مستويات القدرة بينما احتل مبدأ جاهزية النظام أدنى مستويات القدرة.

- أظهرت نتائج "مبدأ الحماية" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة، باعتبار أن ميزة توفير الحماية للأنظمة يسهل من مهمة الشركة في إيصال رسالتها وبلوغ أهدافها والعمل خارج السوق المحلي مما يساعد المدقق بشكل كبير على أداء مهامه في طمأنينة تامة.
- أظهرت نتائج "مبدأ جاهزية النظام" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة، وهذا يدل على أن المدقق قادر على إجراء عملية التدقيق والعمل وفق متطلبات التجارة الالكترونية.
- أظهرت نتائج "مبدأ تكامل المعالجة" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة، هذا يدل أن جميع الإجراءات التي تم تجهيزها في الشركة توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها مما ينعكس على دقة عمل ونتائج المدقق.
- أظهرت نتائج "مبدأ الخصوصية على الشبكة" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة، هذا يدل أن الشركة تمكن مستخدمي بياناتها المالية والإفصاح عنها بما يتماشى مع سياسات تأمين خصوصيتها مما يساعد يضمن للمدقق موثوقية البيانات المدققة.
- أظهرت نتائج "مبدأ السرية" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة، هذا يدل على أن الشركة توفر ميزة سرية جميع معلوماتها مما ينعكس على طبيعة عمل المدقق.

2. تمتلك عينة الدراسة القدرة على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة كبيرة واحتل معيار المراقبة أعلى مستويات القدرة بينما إحتل معيار الإجراءات أدنى مستويات القدرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أظهرت نتائج "معيار السياسات" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة.
- أظهرت نتائج "معيار شبكات الربط" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة.
- أظهرت نتائج "معيار الإجراءات" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة.
- أظهرت نتائج "معيار المراقبة" أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال بدرجة كبيرة.

3. هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراكهم لعملية تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وكان من أهم هذه المعوقات مرتبة تنازلياً:
   - التطور التكنولوجي المتسارع.
   - إرتفاع تكاليف انجاز عملية تدقيق التجارة الالكترونية.
   - قلة وجود الدورات والندوات وبرامج التوعية المخصصة في مجال تدقيق أعمال التجارة الالكترونية.
   - إرتفاع مستوى مخاطر التدقيق لهذا النوع من التدقيق.
   - حداثة استخدام التجارة الالكترونية في قطاع غزة.
   - عدم الحصول على أتعاب التدقيق الملائمة بشكل عام.
   - عدم وجود الخبرة الكافية في مجال التجارة الالكترونية.
   - صعوبة الموائمة بين سياسات الشركة وآليات التطبيق والمراقبة لتلك السياسات.
   - غياب التوثيق المستندي الالكتروني في عمليات التجارة الالكترونية.
   - صعوبة إتمام عمليات التجارة الالكترونية.
4. رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة، وذات مهنية عالية ويحمل أفرادها الشهادات المهنية، إلا أن أغلبيتهم لا يبدون أي اهتمام بعمليات التجارة الالكترونية ولا يتعدى اهتماماتهم في هذا المجال، المعلومات العامة، وذلك لاقتصار مجال عمليات التجارة الالكترونية على المصارف أو شركات محدودة.
5. بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الالكترونية من عينة الدراسة، فقد أشارت أن معظمهم يتلقون معلوماتهم عن التجارة الالكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة وورشات عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 التوصيات

يوصي الباحث وبالاستناد على النتائج التي تم التوصل إليها إلى ما يلي:

1. أن تقوم نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية باحتضان المشروع الأمريكي الكندي المشترك وأن يصار إلى تكوين لجنة مختصة من المدققين تناط بها مهام ترجمة ذلك المشروع ودراسته وتوضيح بنوده بشكل فاعل ومختصر، ومحاولة تعديله ليتوافق ويتماشى مع بيئة التجارة الالكترونية في قاع غزة.
2. عقد دورات متخصصة أو ورشات عمل من قبل نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية عل أن يتم عقد هذه الدورات من قبل أشخاص متخصصين في هذا المشروع، وأن تكون شرطاً ضمن السعات التدريبية المنصوص عليها في نظام النقابة.
3. ضرورة إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق في قطاع غزة تناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً، ويعتقد الباحث أن هذه الآلية يمكن أن تكون بفرض رسوم دورية على مكاتب التدقيق تستغل في إنشاء مركز متخصص تناط به مهمة تطوير مهارات المدققين في كل المواضيع المتطورة تكنولوجياُ بما فيها عمليات التجارة الالكترونية.
4. أن يصار إلى عقد ندوات لتوعية كل من الشركات التجارية ومكاتب التدقيق بأهمية التعامل بالتجارة الالكترونية، وما يعود ذلك عليهم بعوائد ضخمة رغم المخاطر العديدة التي أصبح ممكناً السيطرة عليها وبشكل أفضل من السابق.
5. ضرورة إدراج مساقات حديثة متعلقة بالتجارة الالكترونية والتدقيق على عملياتها ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية التي تعد البنية التحتية لأي مهنة بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق.
6. أن يتم الاستناد على هذه الدراسة المتواضعة كمرجع حول المشروع الأمريكي الكندي المشترك والمعوقات التي تواجه المدققين في القدرة على فهم بنوده لعمل دراسات مستقبلية التي قد تشمل تحليل البنية التحتية لكل من الشركات التجارية في قطاع غزة لبيان قدرتها على التعامل في التجارة الالكترونية من جهة ومكاتب التدقيق لبيان كفاءة بنيتها التحتية لتدقيق عمليات الشركات من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.3 الدراسات المستقبلية المقترحة:

توصي الدراسة إلى ضرورة قيام الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بموضوع تدقيق أعمال التجارة الالكترونية في جميع القطاعات التجارية والخدماتية مثل:

- تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية.
- أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الالكتروني (Web- Trust) على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الفلسطينية.
- تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات المصرفية في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر و المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

أولاً- المراجع العربية.

التميمي، هادي. (2006م). *مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية*. ط3. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الجداية، محمد نور. (2009م). *التجارة الالكترونية*. (د.ط). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الجعبري، مجدي احمد السيد. (2012م). *مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية* (رسالة دكتورة غير منشورة). الأكاديمية العربية، الدنمارك.

جمعة، أحمد حلمي. (2012م). *المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق*. ط1. عمان: دار صفاء للنشر.

جمعة، أحمد حلمي. (2005م). *المدخل إلى التدقيق الحديث*. ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012م). *مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النتائج الرئيسية*. فلسطين.

حلس، سالم. (2003م). العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب التدقيق في فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية غزة، 11* (1)، 243-275.

الحمداني، موفق. (2006م). *مناهج البحث العلمي*. (د.ط). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر.

دحدوح، حسين. (1999م). أثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموماً. *مجلة اربد للبحوث العلمية، 11* (1) 1-26.

درغام، ماهر. (2009م). المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في قطاع غزة "دراسة تحليلية". *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية نابلس، 23*، (1)، 245-288.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذنيبات، على عبد القادر. (2010م). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق*. ط3. عمان: دار وائل للنشر.

أبو رحمة، إياد. (2009م). *أساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

سرايا، محمد السيد. (2007م). *أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل*. ط1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الصيرفي، محمد. (2009م) *التجارة الالكترونية*. ط9. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.-

العبيد، هيا يعقوب فهد. (2012م). *مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العميري، محمد فواز، وإحسان، صالح المعتاز. (2007م). أثر التجارة الالكترونية على تخطيط أعمال المراجعة "دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية". *مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، 21* (2)، 15-182.

العودة، صلاح، والسيد احمد، رزق. (2008م). *البنية التحتية الاقتصاد الفلسطيني*. فلسطين: غرفة تجارة محافظة رام الله.

القشي، ظاهر شاهر. (2003م). *مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية* (رسالة دكتوراه غير منشوره). جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

كتانة، خيري مصطفى. (2009م). *التجارة الالكترونية*. (د.ط). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مشتهى، صبري، وحمدان، علام محمد، وشكر، طلال حمدون. (2011م). مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي دراسة مقارنة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس. *مجلة دراسات للعلوم الإدارية الجامعة الأردنية، 38* (1)، 21-46.

مطاحن، ريم (2009م). *مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المطارنة، غسان فلاح. (2009م). *تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية*. ط2. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المطارنة، غسان فلاح. (2011م). مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي رقم(300) في ظل التدقيق الالكتروني دراسة ميدانية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات الاقتصادية والقانونية، 33* (2)، 9-28.

المطارنة، غسان فلاح. (2006م). *تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية*. (د.ط). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المطالقة، محمد فواز. (2008م). *الوجيز في عقود التجارة الالكترونية* "الإصدار الثاني". ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نجم، مها. (2012م). *العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

نظمي إيهاب، والعزب، هاني عبد الحافظ. (2012م). *تدقيق الحسابات الإطار النظري*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الهنيني، إيمان. (2012م). دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الأردن- دراسة ميدانية على شركات ومكاتب التدقيق العاملة في الأردن. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية*، 25 (8)، 2200-2230.

منتدى المراجعين الداخليين العرب. (2014م). تاريخ الاطلاع: 15 مارس، 2016م، الموقع: (www.arabinternalauditors.com)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقع الجامعة العربية الأمريكية. (2011م). تاريخ الاطلاع: 20 أبريل، 2016م، الموقع: (www.aauj.edu)

العقيلي، مناف. (2015م). *أثر تطبيق موثوقية الموقع الإلكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جدارا، إربد، الأردن.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Ahmi.aidi.and Kent. Simon.(2013) *'The utilization of generalized audit software (GAS) by external auditors*". Managerial Auditing jounal.28(2) 10-15.

AICPA/CICA. (2002). *Trust Services Principles and Criteria*. Retrieved April 13, 2016, from: (www.aicpa.org).

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2014). *Auditing and assurance services: an integrated approach*. Prentice Hall.

El-Dyasty, M. M. (2004). *Accounting profession and web assurance service*. Retrieved May 20, 2016, from:(www.ssrn.com).

Gendron, yves, and Michal Barrett, (2002) "*Professionalization in Action Accountants Attempt at Building a Network of support for the Web Trust E-Commerce Seal of Assurance*" *Paper No.304879*, on line available (www.ssrn.com).

Glover, Jonathan c, and Yuji Ijiri, (2000) "*Revenue Accounting" in the Age of E-Commerce: Exploring Its conceptual and Analytical Frameworks*". *Paper No.228163*, on line available (www.ssrn.com).

International Seal Usage Guide. (2004). *American Institute of Certified Public Accountants*. Retrieved: Mary 22, 2016, From: (www.aicpa.org).

Laudon, K. C., & Traver, C. G. (2001). *E-Commerce.* USA: Eyewire.

Lin, C., Huang, Y. A., & Burn, J. (2007). Realising B2B e-commerce benefits: the link with IT maturity, evaluation practices, and B2BEC adoption readiness. *European Journal of Information Systems, 16*(6), 806-819.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Moorthy, M. K., Mohamed, A. S. Z., Gopalan, M., & San, L. H. (2011). The impact of information technology on internal auditing. *African Journal of Business Management*, *5*(9), 3523.

Pathak, Jagdish. (2006). Empirical Assessment of Effective E-Commerce Audit Judgmentm, *Paper No.977*851, on line available (www.ssrn.com).

Pathak, Jagdish. (2006). Audit Resource Planning Success in B2B E- Commerce Engagement: An Empirical assessment of Theorized Constructs .Manifest Variables measurement and second Order Factor Model, Paper No.899040, on line available (www.ssrn.com).

Pathak, Jagdish.(2002) "*Tale Compatible Twins! Success" of E-Commerce &Information System/ internal auditors*" *Paper No.373761*, on line available (www.ssrn.com).

Pathank, Jagdish. (2003) "A *Model for Audit Engagement Planning of E-Commerce*". ". *Paper No.373763*, on line available (www.ssrn.com).

SAS 70. (2016). *Trust Services Assurance*. Retrieved February 3, 2016, From: (http://sas70.com/sas70_trustservices.html)

Turban, E., King, D., Lee, J., & Viehland, D. (2002). *Electronic commerce: A managerial perspective*. New Jersey : Pearson Education. Inc .

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة في صورتها النهائية

عمادة الدراسات العليا

كليـــــة التجارة

قسم المحاسبة و التمويل

الأخ /ت الكريم/ة .....حفظه الله،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع استبانه لدراسة علمية

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان

"مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الفلسطينية المتعاملة في التجارة الالكترونية"

(دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)

أعد الباحث هذه الاستبانه من أجل الحصول على معلومات حول الدراسة، وإيماناً وثقةً بأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة تم اختياركم ضمن العينة التي ستجيب على هذه الاستبانه، وذلك تقديراً لخبرتكم العلمية والعملية في مجال التدقيق، فإننا نثق بأنكم سوف تدركون أهمية الإجابة على فقراتها بدقة وعناية، لما لها من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وخدمة المجتمع، مع تأكيدنا المطلق على أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

عاصم إحسان مراد

0599165686

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة.

1- المؤهل العلمي:

( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخرى (أذكر).....

2- التخصص:

( ) محاسبة ( ) علوم مالية ومصرفية ( ) إدارة ( ) تمويل

( ) أخرى (أذكر) .....

3- الوظيفة الحالية:

( ) مدقق خارجي ( ) مساعد مدقق ( ) مستشار مالي ( ) مدير مالي
( ) أخرى (أذكر).....

4- سنوات الخبرة:

( ) أقل من 6 سنوات ( ) من 6 سنوات إلى 10 سنوات
( ) أكثر من 10 سنوات

5- الشهادات الفلسطينية التي حصلت عليها

( ) CPA ( ) CMA ( ) ACPA ( ) ACCA ( ) PCPA

6- يتم الاهتمام بالتجارة الالكترونية من خلال

( ) دورات ( ) مؤتمرات ( ) ورشات عمل ( ) أخرى.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني: الخاص بالفرضيات

لقد قام كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي(CICA) بإنشاء مشروع مشترك لتدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية (Web Trust)، وقد ضم هذا المشروع ضمن فقراته مبادئ ومعايير لتدقيق تلك الشركات، حيث صممت هذا الاستبانه وفق تلك المبادئ والمعايير التي يمكن تلخيصها بالتالي:

أولاً: المبادئ:

1. مبدأ الحماية (Security): وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.
2. مبدأ جاهزية النظام (Availability): وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعة.
3. مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity): وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.
4. مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy): وينص على الاستخدام أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الالكترونية من خلال شبكة الانترنت، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.
5. مبدأ السرية (Confidentiality): وينص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

ثانياً: المعايير:

1. معيار السياسات (Policies): وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.
2. معيار شبكات الربط (Communications): وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.
3. معيار الإجراءات (Procedures): وينص على أنه يجب على الشركة إتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدفها المعلنة.
4. معيار المراقبة (Monitoring): وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر، وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الأول:

في حالة أنكم تقومون بالفعل أو ستقومون مستقبلاً بتدقيق النظام المحاسبي لإحدى الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية، فما مدى قدرتكم على تدقيق الفقرات التالية المتبعة من قبل الشركة التي تقومون بالتدقيق عليها؟

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
أولاً: التزام الشركة بمبدأ الحماية Security					
1. تطبق الشركة سياسات خاصة لحماية نظامها المالي					
2. تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لحماية النظام					
3. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لحماية النظام					
4. تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات الحماية اللازمة في هذا الخصوص					
ثانيا:التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظامAvailability					
5. تطبق الشركة سياسات خاصة بجاهزية نظامها المالي					
6. تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل					
7. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد جاهزية نظامها المالي					
8. تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكد من فاعلية إجراءات جاهزية النظام للاستخدام					
ثالثاً: التزام الشركة بمبدأ تكامل المعالجة Processing Integrity					
9. تطبق الشركة سياسات خاصة بالتأكيد على تكامل عمليات نظامها المالي					
10. تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات					
11. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد أن عمليات النظام متكاملة ومترابطة					
12. تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة للتأكيد على تكامل عمليات النظام.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
13. تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين خصوصية التعامل مع نظامها المالي على الشبكة الالكترونية					
14. تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية					
15. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية					
16. تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الالكترونية					
خامساً: التزام الشركة بمبدأ السرية Confidentiality					
17.تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين وحماية سرية البيانات المالية					
18.تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لتأمين حماية سرية البيانات المالية					
19.تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لتأكيد حماية سرية البيانات المالية					
20.تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين حماية سرية البيانات					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثاني:

في حالة أنكم تقومون بالفعل أو ستقومون مستقبلاً بتدقيق النظام المحاسبي لإحدى الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية، فما مدى قدرتكم على تدقيق الفقرات التالية المتبعة من قبل الشركة التي تقومون بالتدقيق عليها.

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
أولاً: التزام الشركة بمعيار السياسات Policies					
21. تطبق الشركة سياسات خاصة لتأمين حماية نظامها المالي					
22. تتوفر لدى الشركة شبكات ربط كافية لجعل نظامها جاهزاً للعمل					
23. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لجعل نظامها متكامل بعملياته					
24. تطبق الشركة آليات للمراقبة والمتابعة لتأمين خصوصية النظام على الشبكة الالكترونية					
25. تطبق الشركة سياسات خاصة بتأمين سرية بياناتها المالية					
ثانياً: التزام الشركة بمعيار شبكات الربط Communications					
26. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين حماية شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية					
27. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لجعل نظامها المالي جاهزاً للعمل عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية					
28. إجراءات الشركة الخاصة بجعل نظامها المالي متكامل العمليات عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية					
29. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية					
30. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات لتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
ثالثاً: التزام الشركة بمعيار الإجراءات Procedures					
31. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة عمليات حماية نظامها المالي					
32. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة جعل نظامها المالي جاهزاً للعمل					
33. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تكامل عمليات نظامها المالي					
34. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين خصوصية نظامها المالي					
35. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات خاصة بدورة تأمين سرية بياناتها المالية					
رابعاً: التزام الشركة بمعيار المراقبة Monitoring					
36. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة حماية النظام وفاعليتها					
37. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية جاهزية النظام وفاعليتها					
38. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تكامل عمليات النظام وفاعليتها					
39. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين خصوصية النظام وفاعليتها.					
40. تعمل الشركة وفق آليات وإجراءات محددة لمراقبة آلية تأمين سرية البيانات المالية وفاعليتها					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثالث:

ما مدى مساهمة البنود التالية في أن تكون عائقاً أمام قدرتكم في تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية وفقا لمبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاصة بتدقيق التجارة الالكترونية ؟

الفقرات	درجة القدرة				
	عالية جداً	عالية	متوسطة	متدنية	متدنية جداً
41.غياب التوثيق المستندي الالكتروني في عمليات التجارة الالكترونية					
42 ..صعوبة إتمام عمليات التجارة الالكترونية					
43.عدم وجود الخبرة الكافية في مجال التجارة الالكترونية					
44. حداثة استخدام التجارة الالكترونية في قطاع غزة					
45. ارتفاع مستوى مخاطر التدقيق لهذا النوع من التدقيق					
46. صعوبة الموائمة بين سياسات الشركة وآليات التطبيق والمراقبة لتلك السياسات					
47. عدم الحصول على أتعاب التدقيق الملائمة بشكل عام					
48. ارتفاع تكاليف انجاز عملية تدقيق التجارة الالكترونية					
49. التطور التكنولوجي المتسارع					
50. قلة وجود الدورات والندوات وبرامج التوعية المتخصصة في مجال تدقيق أعمال التجارة الالكترونية					

في حالة وجود أي معوقات أخرى، أو أي مقترحات أرجوا ذكرها بالأسفل:

.....

.....

.....

.....

.....

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2): قائمة بأسماء المحكمين وأماكن عملهم

م	الاسم	المسمى الوظيفي	جهة العمل
-1	**أ.د حمدي زعرب**	عميد كلية التجارة محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية– غزة
-2	**أ.د علي شاهين**	مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية والمالية محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية– غزة
-3	**أ.د سالم حلس**	عضو هيئة تدريس محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية– غزة
-4	**د. هشام ماضي**	عضو هيئة تدريس محاضر أكاديمي بقسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية– غزة
-5	**د. اسكندر نشوان**	عضو هيئة تدريس	جامعة الأقصى
-6	**د. نافذ بركات**	عضو هيئة تدريس محاضر أكاديمي بقسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي	الجامعة الإسلامية– غزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com